نرتقي بالتحديات
نبحر في الابتكارات

٢٠١٩

تقرير حوكمة الشركات السنوي

الفهرس

١.	رسالة رئيس مجلس الإدارة	٧
٢.	نظام الحوكمة	٨
٣.	مجلس الإدارة	١١
٤.	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	١٤
٥.	الإدارة التنفيذية	١٩
٦.	اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية	٢٠
٧.	إدارة المخاطر	٢٢
٨.	أمن المعلومات	٢٤
٩.	الإطار الرقابي لدى البنك التجاري	٢٥

الإفصاحات **٢٨**

١.	أعضاء مجلس الإدارة	٢٨
٢.	التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه	٣١
٣.	تواريخ وحضور اجتماعات مجلس الإدارة	٣٥
٤.	أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	٣٦
٥.	تواريخ وحضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	٣٧
٦.	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٣٧
٧.	مكافآت الإدارة التنفيذية	٣٧
٨.	بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية	٣٨
٩.	هيكل الملكية	٤١
١٠.	البيانات العامة	٤١
١١.	تقرير الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية	٤١
١٢.	المخالفات	٤٤
١٣.	النزاعات	٤٤
١٤.	النطاق	٤٤

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي ٤٥

الملحق (١) تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. ٤٨

الملحق (٢) تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ٥١

١. رسالة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة مساهمي البنك التجاري،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠١٩ الذي يتناول بالتفصيل أبرز ممارسات الحوكمة التي إعتمدها البنك التجاري، بما في ذلك كيفية تطبيق مبادئ وأحكام وأنظمة الحوكمة بناءً على تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وسواها في الأطر الدولية الرائدة.

يرى مجلس الإدارة أنّ الحوكمة الرشيدة هي عاملٌ أساسيٌّ في ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بما يصبّ في مصلحة جميع أصحاب المصالح. ويرى المجلس أيضاً أنّ طريقة التفاعل مع أصحاب المصالح هي المفتاح لنجاح أعمال البنك، وأنّ من شأن الإفصاح الشفاف أن يساعد المستثمرين في إتخاذ القرارات الصائبة في مجال أعمالهم الاستثمارية.

وعليه، نحن لا بدّ أن نستمر في تعزيز ممارسات الحوكمة في البنك تماشياً مع تطوّر أعمال البنك وما قد يطرأ من تغييرات على المتطلّبات التنظيميّة.

خلال العام ٢٠١٩، قمنا بمراجعة مستندات الحوكمة الأساسيّة في البنك، وأبرزها ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وميثاق لجان مجلس الإدارة، ومن ثمّ قمنا بتحديثها لتتماشى مع نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة والتغييرات التي استجدت في أعمال البنك.

كما عملنا على تعزيز ممارسات الإفصاح البيئية والاجتماعية والإدارية في عام ٢٠١٩ من خلال المشاركة في مبادرة الإفصاح الطوعية الصادرة عن بورصة قطر للأوراق المالية، وكنّا أولى الشركات في قطر التي نفذت توجيهات هيئة قطر للأسواق المالية الصادرة عن بورصة قطر بشأن خفض القيمة الإسمية لأسهم البنك من ١٠ ريال قطري للسهم الواحد إلى ١ ريال قطري للسهم الواحد عن طريق تجزئة الأسهم بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٩. كما حصد البنك التجاري جائزة "أفضل حوكمة للشركات في قطر في عام ٢٠١٩" من مجلة World Finance. وقد تم تقييم البنك التجاري نظراً إلى مدى إلتزامه بالقيم الأساسيّة وضوابط ممارسات الحوكمة الرشيدة.

في إطار دعمه للخطّة الاستراتيجيّة الخمسيّة للبنك، واصل مجلس الإدارة العمل عن كثب مع فريق الإدارة التنفيذيّة بغية تحقيق رؤيتنا في أن نصبح أفضل بنكٍ في دولة قطر من ناحية إعتماده للمعايير الخمسة الأساسيّة، وهي: جودة عائدات الشركات، خبرة العملاء، الإبداع والإبتكار، الثقافة والإمتثال. وبإعتباره أحد المعايير الخمسة، يُعدّ "الإمتثال" جزءاً أساسياً من استراتيجيّة البنك التجاري، التي تعتبر أنّ الحوكمة الرشيدة هي الركيزة الأساسيّة للنمو.

لقد أثمرت الإجراءات التي وضعناها في إطار خطتّنا الاستراتيجيّة الخمسيّة تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي للبنك، والسوق تشهد على ما قد قمنا بتحقيقه، كما تبرهن الجوائز التي حصدناها مثل جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفيّة للأفراد في دولة قطر لعام ٢٠١٩"، و"أفضل بنك لإدارة النقد في قطر"، بالإضافة إلى جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفيّة للأفراد في دولة قطر"، وجائزة "أفضل إبتكار للتكنولوجيا المالية ٢٠١٩"، وكل ذلك من "The Asian Banker". ويتمتّع البنك التجاري بتصنيفات ائتمانيّة قويّة وهي "A٣" من مؤسّسة موديز و"A" من وكالة فيتش و"BBB+" من وكالة ستاندرد أند بورز.

بناءً على كونه شركة قطريّة مدرجة في البورصة تمارس الأنشطة المصرفيّة، إمتثل البنك التجاري لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والمبادئ التوجيهيّة للحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وكافة متطلّبات الإفصاح (بما في ذلك التقارير المالية)، كما تستلزم بورصة قطر والهيئات التنظيميّة الأخرى.

في الختام، وبالنيابة عن مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذيّة أتقدم بالشكر إلى كافة المساهمين على ثقتهم ودعمهم المستمرّين.

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

٢. نظام الحوكمة

تتمحور الحوكمة الفعالة بشكل أساسي حول اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق الضوابط والموازين المناسبة عبر المؤسسة لضمان إتخاذ الإجراءات المناسبة في كل وقت. وتشمل الحوكمة العمليات والهياكل التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها ومراقبتها بالإضافة إلى طريقة الإبلاغ عن أنشطتها، بما في ذلك: عوامل الرقابة الداخلية وقواعد السلوك ووظائف إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الخاصة بها والتدقيق الداخلي والخارجي واللجان الرسمية التي تعزز الشفافية وتسمح بتطبيق إدارة فعالة لما فيه مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح.

وقد أُدرجت القواعد والإجراءات الأساسية الخاصة بحوكمة البنك التجاري في ميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تعكس هذه المواثيق أعلى المعايير الأخلاقية للحوكمة، والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في:

- التعليمات والإرشادات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في ٢٦ يوليو ٢٠١٥ بموجب تعميم رقم (٢٠١٥/٦٨) (إرشادات حوكمة الشركات الصادرة مصرف قطر المركزي)؛
- قانون الشركات التجارية الصادر بموجب قانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥؛
- نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

تعتمد هذه المواثيق أفضل المعايير الدولية لحوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) ومؤسسة التمويل الدولية (IIF). وفي عام ٢٠١٩، تم تحديث كل من ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لتعزيز الإلتزام لتعليمات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، والتغييرات التي طرأت على أعمال البنك. وعقب اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك التجاري بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩، تم تعديل نظامه الأساسي بحيث يتوافق مع تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، بُغية خفض القيمة الإسمية لأسهم البنك من ١٠ ريال قطري للسهم الواحد إلى ١ ريال قطري للسهم الواحد عن طريق تجزئة الأسهم.
ويمكن الإطلاع على ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والنظام الأساسي للبنك التجاري على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa.

٢,١ مبادئ الحوكمة لدى البنك التجاري

يعي مجلس الإدارة أن سلامة المبادئ والتطبيقات في نظام الحوكمة هو أمر أساسي للحفاظ على ثقة أصحاب المصالح، والتي تشكل عاملاً أساسياً في نمو الأعمال التجارية وتحقيق الإستدامة والربحية. وبالتالي، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة بما يضمن العدالة، والمساواة لكل أصحاب المصالح، وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والشفافية والإفصاح، ورفع قيمة المسؤولية الاجتماعية للبنك، وتفضيل مصلحة البنك العامة وأصحاب المصالح فيه على المصلحة الخاصة، فضلاً عن أداء واجباتهم والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص. ويتم تحريك هذه المبادئ من خلال مجلس إدارة مؤهل، يعاونه فريق إدارة تنفيذية متمرس ذو خبرة عالية. ويحرص مجلس الإدارة على إلتزام البنك بهذه المبادئ في نشاطاته اليومية وفي كل الأوقات.

٢,٢ حقوق المساهمين وطرق التواصل

إنّ نطاق مسؤوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المنصوص عليها في ميثاق الحوكمة تشمل مصالح البنك بالإضافة إلى الشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز الاستثمار في الدولة والمجتمع، وفقاً للمادة رقم (٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يحرص البنك التجاري على ضمان المساواة بين مساهميه، ويظهر ذلك من خلال النظام الأساسي وميثاق الحوكمة والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- معاملة المساهمين من الفئة نفسها على قدم المساواة بالإضافة إلى المساواة بين المساهمين ضمن فئات أسهم أخرى دون الإخلال بحقوق الأولوية؛

- حماية مساهمي الأقلية في المعاملات الرئيسية؛
- حق التصويت؛
- الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة فيها بصورة شخصية أو بالوكالة؛
- الموافقة على توزيع الأرباح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

إن التواصل الفعال والشفاف هو الذي يرتكز على النزاهة، حسن التوقيت، وتوفير المعلومات ذات الصلة مع الأخذ دائماً بعين الإعتبار بأن الإفصاح لا يتعارض مع واجبات مجلس الإدارة بحماية إستدامة البنك على المدى البعيد، أو يكون في مصلحة بعض المساهمين دون غيرهم.

ووفقاً للنظام الأساسي وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، يحرص البنك التجاري على الحفاظ على تواصل إيجابي وفعّال مع المساهمين، مما يمكنهم من معرفة أعمال البنك ووضعه المالي ومستوى أداءه التشغيلي وإتجاهاته، والمشاركة الفعّالة في اجتماع الجمعية العمومية وممارسة حقهم في التصويت. هذا وعيّن البنك التجاري "رئيس علاقات المساهمين" للإشراف على قنوات التواصل مع المساهمين بشكل فعّال، وتلقي الآراء والشكاوى الخاصة بهم وإطلاع مجلس الإدارة عليها.

و بالإضافة إلى التقرير السنوي واجتماعات المساهمين الرسمية، يُقدم البنك التجاري بصورة منتظمة مجموعة واسعة من المعلومات للمساهمين عبر موقعه الإلكتروني www.cbq.qa والذي يحتوي على مواثيق الحوكمة، والبيانات المالية وغير المالية الخاصة بالبنك.

٢,٣ المسؤولية الاجتماعية للشركات

أعلن البنك التجاري عن إلتزامه الطويل الأمد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في ميثاق حوكمة الشركات الذي يتضمن أحكام المادة ٣٩ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة. ويرد تقرير مفصل عن أنشطة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام ٢٠١٩ في التقرير السنوي.

٢,٤ الحوكمة البيئية والاجتماعية

يهدف البنك التجاري إلى أن يكون شركة رائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية في قطر وفي إطار مجموعة نظرائه الدولية. نظراً لطبيعة عمل البنك التجاري، فإن الحوكمة البيئية والاجتماعية هي عنصر أساسي لمصلحة جميع المساهمين وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى أفضل ممارسات الحوكمة في البنك المفصلة في التقرير السنوي للحوكمة لعام ٢٠١٩.

في عام ٢٠١٩، عزّز البنك ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية من خلال المشاركة في مبادرة الإفصاح الطوعية عن المعايير البيئية والاجتماعية الخاصة ببورصة قطر. إن بيانات الحوكمة البيئية والإجتماعية التابعة للبنك التجاري عن الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ متاحة للعلن على منصّة بورصة قطر الخاصة بالإستدامة qse.arabsustainability.com/cbq.

وبالشراكة مع مقدّم خدمات محلي، بدأ البنك التجاري في عام ٢٠١٩ إعادة تدوير الأوراق المطبوعة في أماكن العمل في البنك، حيث تم توفير حاويات منفصلة لفصل النفايات الورقية والبلاستيكية والمعدنية. كما يتم توفير حاويات آمنة لتمزيق المستندات السرية وإعادة تدويرها.

٢,٥ قواعد السلوك المهني

بالإضافة إلى مواثيق الحوكمة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد قواعد السلوك المهني فضلاً عن مراجعة سياسات البنك وإجراءاته الداخلية التي يلتزم بها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.

تعد قواعد السلوك المهني بمثابة دليل للسلوك المهني اليومي الذي يتوجب على مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية وموظفي البنك الإلتزام به. وتشمل هذه القواعد كل القوانين والأنظمة السارية وأعلى معايير السلوك التي يجب على الموظفين الإطلاع عليها والإلتزام بها خلال تأديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم مجلس الإدارة بمعايير سلوك إضافية محددة في ميثاق مجلس الإدارة.

وتنطبق هذه القواعد على الشركات التابعة للبنك وموظفي الإسناد الخارجي وهي تشمل المسائل المحددة أدناه:

- الإلتزام بالقوانين والأنظمة؛
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- القيود المتعلقة بقبول الهدايا والعمولات؛
- تفادي تضارب المصالح؛
- توفير خدمات عالية الجودة وتطبيق الكفاءة التشغيلية؛
- حماية الأصول وحسن استخدامها؛
- حظر التجارة الداخلية العلاقات الإعلامية والإعلانية
- الإبلاغ عن المخالفات؛
- العلاقة بين الموظفين والبنك؛
- إستخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح؛
- معلومات الموظفين الشخصية وإحترام الخصوصية؛
- إحترام حقوق الإنسان وتفادي أيّ من مظاهر التمييز داخل العمل.

٢,٦ تضارب المصالح وتعاملات الأطراف ذوي العلاقة

تبنّى البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد منح التسهيلات الإئتمانية والتوظيف الخارجي، والعضوية في مجالس إداريّة أخرى كما تحدد المصالح التجارية والتعامل مع الأطراف ذوي علاقة وأي أية معاملات / مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لإحتمال وجود حالات تضارب مصالح. وقد تم توثيق هذه الإجراءات في قواعد السلوك المهني وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، وهي تنطبق على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومقدمي الخدمات وغيرهم).

كما ويحث ميثاق الحوكمة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح على الإلتزام بالنقاط التالية:

- تفادي أية مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح عملية أو نظرية؛
- التصرف بمسؤولية واحترام والابتعاد عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه؛
- تأمين الحماية للموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبي من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير؛
- تجنب التماس الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو بائعين أو أي شخص أو شركة أخرى؛
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تحمل أية نوايا بغية الإستفادة من الإفصاح؛
- منع الأفراد من إستخدام المعلومات المتعلقة بالبنك لمكاسب شخصية؛
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى العامة / أصحاب المصالح.

أما فيما يتعلق بالتداول بناءً على معلومات داخلية، فقد وضع البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد تداول الأوراق المالية، وقد تم توثيقها في ميثاق الحوكمة. وبشكل عام، ووفقاً للنظام الداخلي لبورصة قطر، يُحظّر على أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذية وموظفيه إستغلال المعلومات الداخلية المتعلقة بالبنك للتداول بأسهمه لغرض الإنتفاع الشخصي أو تحقيق المنفعة للآخرين، أو الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها إلى بورصة قطر بعد، والتي قد تؤثّر على أسعار الأوراق المالية أو التداولات في بورصة قطر.

معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وتستلزم المعاملات الجوهريّة للأطراف ذوي العلاقة موافقة المساهمين لاحقاً في اجتماع الجمعيّة العموميّة السنوي للبنك. فقد إعتمد البنك قواعد وإجراءات واضحة تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وجرى توثيقها في ميثاق الحوكمة.

ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة الإفصاح لمجلس الإدارة عما إذا كان لديهم بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال أطراف ثالثة، مصلحة جوهريّة في أية معاملة أو مسألة تؤثّر مباشرةً على البنك التجاري. تتطلّب المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة المراجعة والموافقة المسبقتين لمجلس الإدارة. وعند النظر في الموافقة على المعاملات مع طرفٍ ذي علاقة، لا بدّ من إعداد دراسة جدوى تفصيلية للمعاملات المقترحة وتأثير الإفصاح عن هذه المعاملات.

لضمان إتّخاذ قراراتٍ مستقلّة، لا يُسمح للأطراف ذوي العلاقة حضور اجتماع مجلس الإدارة أثناء مناقشة تلك المعاملات أو العلاقة مع الأطراف المعنيّة، ولا يحق لهذه الأطراف التصويت على القرارات ذات الصلة. يجب على مجلس الإدارة الإفصاح للمساهمين عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالتفصيل ويوافق المساهمون على المعاملات الجوهريّة مع الأطراف ذوي العلاقة في اجتماع الجمعيّة العموميّة السنوي للبنك.

لقد إلتزم البنك بالتعريف والبروتوكولات التي تقتضيها السلطات التنظيميّة السارية في ما يتعلّق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي أبرمها في خلال عام ٢٠١٩. طبقاً للمادة ٤,١١ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، فقرة رقم ٣٩.

٣. مجلس الإدارة

٣,١ دور مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة

فوّض المساهمون مجلس الإدارة بصلاحية إدارة البنك، والإشراف على عمليّاته، وتوفير إدارة فعّالة للشؤون الأساسيّة. إنّ مسؤوليّات مجلس الإدارة محدّدة بوضوحٍ في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وفقاً للمادة ٨ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، كما هي مدرجة في موقع البنك الإلكتروني www.cbq.qa.

من أجل تحقيق أهداف البنك ومعالجة المسائل بطريقةٍ مناسبةٍ وفي الوقت المناسب، أنشأ مجلس الإدارة لجان منبثقة عن مجلس الإدارة طبقاً للممارسات الرائدة وأنظمة الحوكمة المحليّة المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، أسند المجلس إلى الإدارة التنفيذيّة مهام الإدارة اليوميّة للبنك، وذلك طبقاً لتعليماتٍ واضحةٍ وضمن حدود الصلاحيات المفوّضة لها.

٣,٢ مجلس الإدارة ومؤهّلات أعضائه

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء، يمكن الاطّلاع على أسمائهم ومؤهّلاتهم في القسم (١) من الإفصاحات، منهم ثلاثة أعضاء مستقلين وخمسة غير تنفيذيّين. وعليه، يلتزم البنك بالمادة ٦ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، إذ إنّ الثلث على الأقلّ من مجلس الإدارة يتكوّن من أعضاء مستقلين، بينما تتألّف الأغلبيّة من أعضاء غير تنفيذيّين.

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء مجلس الإدارة مصنفون كأعضاء "غير مستقلين" و"تنفيذيين" وفقاً لتعريفات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، فإن أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة لا يتمتع بأي منصب إداري بدوام كامل في البنك التجاري ولا يحصل أي عضو من أعضاء المجلس على راتب. ويمكن الإطلاع على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في القسم ٦ من الإفصاحات.

وفقاً للمادة ٧ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، قدّم كلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة إقراره السنوي في عام ٢٠١٩ بأنّه لا يجمع بين مركزه كعضوٍ في مجلس إدارة البنك التجاري وبين المناصب المحظورة وهي المناصب التالية:

- رئيس أو نائب رئيس مجلس إدارة لأكثر من شركتين مدرجتين مقرّهما في قطر؛
- عضو منتدب في أكثر من شركة مدرجة مقرّها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مقرّها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة يجمع بين عضويتين في شركتين مدرجتين مقرّهما في قطر تمارسان نشاطاً متجانساً.

إنّ منصبيّ رئيس مجلس إدارة البنك التجاري والرئيس التنفيذي للمجموعة مختلفان ومنفصلان، ويحظر على رئيس مجلس الإدارة أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أو أي منصب إداري آخر بدوام كامل في البنك التجاري أو الحصول على راتب، وفقاً لميثاق الحوكمة.

تعمل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة سنوياً على تقييم مجلس الإدارة من حيث ملائمة عدد أعضائه، ومن حيث التوازن المناسب بين المهارات والخبرات والخلفيات لضمان الفعالية المثلى كجزء من عملية التقييم الذاتي للمجلس التي يرد تفصيلها في القسم ٣,٤.

يتمتّع أعضاء مجلس الإدارة بصفاتٍ شخصيّةٍ ومهاراتٍ تقنية للقيام بالأدوار المسندة إليهم بشكلٍ فعّالٍ ولتوفير القيادة والإشراف على الإدارة.

في عام ٢٠١٩، تم تحديث ميثاق مجلس الإدارة ليتضمن متطلبات أكثر تفصيلاً حول عضوية مجلس الإدارة بحيث تنطبق على جميع أعضاء المجلس، بالإضافة إلى متطلبات الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة الواردة في تعريفات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. وتشمل متطلبات جميع أعضاء المجلس تعليمات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في مادته الخامسة والمبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي المبدأ الثاني (١) كحد أدنى، إلى جانب معايير إضافية وضعتها لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان وجود مجلس مؤهل بشكل كامل يتمتع بمختلف المهارات.

٣,٣ ترشيح وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة

إنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة هي المسؤولة عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم للانتخاب في اجتماع الجمعيّة العموميّة السنوي. يتمّ ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وصرفهم وفقاً للإجراءات الرسميّة والدقيقة والشفّافة تماشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وميثاق لجان المجلس. يتمّ إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعيّة العموميّة العاديّة لمدّة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة إنتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرّة.

في عام ٢٠١٩، تم تحديث ميثاق مجلس الإدارة ليتضمن أحكاما أكثر تفصيلاً تتعلق بفترة الترشيح وإجراءات تقديم الطلبات وإجراءات التقييم وإجراءات الإنتخاب لأعضاء المجلس، سوف تعرض للموافقة عليها في الجمعية العامة.

إفتتح مجلس الإدارة في ١ ديسمبر ٢٠١٩ فترة الترشيح لإنتخاب ثلاثة أعضاء مستقلين في المجلس وستة أعضاء غير مستقلين في المجلس، لمدة ثلاث سنوات من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢. وتماشياً مع أحكام ميثاق مجلس الإدارة، تتسم عملية الترشيح بالشفافية، حيث يتضمن الإعلان تفاصيل تواريخ فترة الترشيح مع الإشارة إلى متطلبات التأهيل لأعضاء المجلس وإجراءات تقديم الطلبات المنشورة في الصحف المحلية باللغتين العربية والإنجليزية، على موقع البنك الإلكتروني للبنك وعبر موقع بورصة قطر.

٣,٤ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة وتدريبهم

تماشياً مع الممارسات الدوليّة الرائدة، والمبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، وميثاق مجلس الإدارة، أنجز مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة تقييمهم الذاتي السنوي لعام ٢٠١٩. تم تحديث إستبيان التقييم الذاتي السنوي لمجلس الإدارة في عام ٢٠١٩ ليتوافق بشكل أوثق مع المهام الرئيسية لمجلس الإدارة ومسؤوليات مجلس الإدارة وفقاً للمادتين ٨ و٩ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وقد وافقت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة على عمليّة التقييم الذاتي الخاصة بمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، وتمّت مراجعة النتائج حرصاً على إلتزام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بمواصلة تحسين أداءهم لأدوارهم ومسؤوليّاتهم من ناحية الفعاليّة والكفاءة. في القسم ٢ من الإفصاحات، تم إدراج ملخّصٍ رئيسيٍّ للتقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه طبقاً للمادة ٤,٧ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

يتمّ تعزيز خبرات مجلس الإدارة من خلال البرنامج التعليمي المستمر لأعضاء المجلس. وقد خضع المجلس لبرنامج التدريب السنوي الخاص بحوكمة الشركات في عام ٢٠١٩ والذي وافقت عليه لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان إطّلاعهم على أحدث أنظمة وقواعد حوكمة الشركات المحليّة وأفضل الممارسات الدوليّة. بالإضافة إلى ذلك، تلقى مجلس الإدارة في عام ٢٠١٩ تدريباً في مجال

مكافحة غسل الأموال وتدريباً في ما يتعلق بمسؤولياته في مجال الأمن الإلكتروني وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٤-٢٠١٨.

٣,٥ مسؤوليّات مجلس الإدارة

٣,٥,١ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إنّ رئيس مجلس الإدارة هو رئيس البنك التجاري ويمثّله أمام الغير، وهو مسؤولٌ في المقام الأول عن ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بطريقةٍ فعّالةٍ ومثمرةٍ، ويعمل على تحقيق مصالح البنك والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح.

ومن مهام العضو المنتدب تقديم الدعم اللازم لرئيس مجلس الإدارة لإدارة اجتماعات المجلس الإشراف على الرئيس التنفيذي وتقديم التوجيهات اللازمة له لتحقيق استراتيجية البنك، مراقبة أداء البنك ودعم رئيس مجلس الإدارة في الإشراف على شؤون الشركة والحوكمة.

إن المهام الكاملة لرئيس مجلس الإدارة وفقاً للمادة ١١ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة موجودة بالتفصيل في ميثاق مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مهام العضو المنتدب.

٣,٥,٢ مسؤوليّات مجلس الإدارة

يتولّى مجلس الإدارة مسؤوليّة إدارة البنك، والإشراف الفعليّ على الإدارة التنفيذيّة وقيادة عمليات البنك لتحقيق النمو ليجمع بين الربح والإستدامة. تشمل المهام والمسؤوليّات الرئيسيّة لمجلس الإدارة (على سبيل المثال لا الحصر):

- توفير التوجيه الإستراتيجي للبنك؛
- تعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة وتجديد ولايته؛
- مراجعة البيانات الماليّة للبنك والموافقة عليها والحرص على صحّتها؛
- مراقبة الأداء المالي للبنك؛
- الإشراف على إطار للضوابط الداخلية؛
- الإشراف على إطار إدارة المخاطر؛
- الإشراف على نظام الحوكمة في البنك.

إنّ المسؤوليّات الكاملة للمجلس محدّدة بشكلٍ واضحٍ في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للمادة ٨ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

يقوم كلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بواجباته المؤتمن عليها بأمانة وإخلاص بما يتماشى مع القواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها، بما فيها المبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، ووثائق إدارة البنك. ويُنتَظر من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا على إطلاع دائم وأن يعملوا بحسن نيّةٍ بحرصٍ تام، بما يحقّق مصلحة البنك وكلّ المساهمين / أصحاب المصالح في الوفاء بمسؤوليّاتهم ومهامهم تجاه البنك.

٣,٥,٣ المسائل المحفوظة لمجلس الإدارة

من بين المسائل التي تستدعي موافقة مجلس الإدارة بعض السياسات المكتوبة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي للبنوك والمبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والقوانين والأنظمة الأخرى المعمول بها، ووثائق إدارة البنك.

وافق مساهمو البنك على ميثاق الحوكمة وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وسياسة مكافآت الموظفين وسياسة توزيع الأرباح، في الجمعية العامة السنوية بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩. كما خضعت سياسة المخاطر (بيان تقبّل المخاطر) وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة مكافآت الموظفين، للمراجعة السنوية الإلزامية.

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملاتٍ ذات طبيعةٍ محدّدةٍ وتتجاوز مبلغاً معيّناً على النحو المنصوص عليه في تفويض صلاحيات مجلس الإدارة، والقوانين واللوائح المعمول بها.

٣,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٩، وفق التواريخ وتفاصيل الحضور الواردة في القسم ٣ من الإفصاحات. إن الدعوات، وتواتر المشاركة، وقرارات اجتماعات مجلس الإدارة متماشية مع المبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وللمواد ١٣، ١٤ و١٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والنظام الأساسي للبنك التجاري، وميثاق مجلس الإدارة. توكل إلى أمينة سرّ مجلس الإدارة مهمة تحضير محاضر اجتماعات المجلس، التي تشمل تفاصيل المسائل التي ينظر فيها المجلس والقرارات المتخذة، بما في ذلك أية شغاول يعرب عنها الأعضاء. يتمّ تعميم مسودات المحاضر على جميع أعضاء المجلس كي يسجّلوا تعليقاتهم. ويعتمد مجلس الإدارة رسمياً مسودة المحضر في الاجتماع التالي. ومن ثمّ تحفظ أمينة سرّ مجلس الإدارة محاضر اجتماعات المجلس.

تُعدّ أمينة سر مجلس الإدارة مسودة جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة. وبعد أن يوافق عليها رئيس مجلس الإدارة، تُرسَل المسودة عادةً إلى الأعضاء قبل ما لا يقلّ عن ١٠ أيام من موعد عقد اجتماع المجلس. ويتمتّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بحق الوصول الكامل وفي الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة.

٣,٧ أمينة سرّ مجلس الإدارة

في عام ٢٠١٨، عيّن مجلس الإدارة السيّدة/ ماري تيريز أوجيه أمينة سرٍ للمجلس ورئيسةً لإدارة شؤون الشركة بالبنك التجاري وفقاً للمادة ١٦ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

من خلال منصبها كأمينة سرّ مجلس الإدارة، ووفقاً للمادة ١٧ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، تقدّم السيّدة/ أوجيه الدعم الإداري لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة لتسهيل تنفيذ كافة مهامهم.

يتمتّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بإمكانية الحصول على مشورة أمينة سرّ مجلس الإدارة وخدماتها، وهي مسؤولة عن ضمان قيام مجلس الإدارة باتباع إجراءات صحيحة وتقديم المشورة للمجلس بشأن كلّ المسائل المتعلّقة بحوكمة الشركات.

٤. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

بغية زيادة فعاليّة إشراف مجلس الإدارة على أنشطة البنك المختلفة والمخاطر التي يتعرّض لها بطريقة مستقلة ومهنية، أنشأ المجلس لجاناً مفوّضة بمسؤوليّات وصلاحيّات محدّدة للتصرّف بالنيابة عنه. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع إلتزامها بمبادئ حوكمة الشركات، تلبّي اللّجان التي أنشأها مجلس الإدارة الحدّ الأدنى من متطلّبات اللّجان التي تحدّدها أنظمة حوكمة الشركات المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان لمجلس الإدارة هي:

١. لجنة التدقيق والإلتزام
٢. لجنة المخاطر
٣. اللّجنة التنفيذيّة
٤. لجنة المكافآت، والترشيحات والحوكمة

لكلّ لجنة من لجان مجلس الإدارة دور وواجبات وسلطات تفصيليّة محدّدة كما أقرّها المجلس، وينصّ عليها ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة المعتمد من قبله. لقد تمّ إعداد ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلّبات الرقابية، بما فيها المادة ١٨ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والمبدأ الرابع من المبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وقانون الشركات التجاريّة، وممارسات حوكمة الشركات الرائدة.

إنّ أعضاء لجان مجلس الإدارة الأربعة ورؤساءها مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. وطبقاً للمادة ١٩ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يُحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، ولا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً في لجنة التدقيق والإلتزام، أولجنة المخاطر، أولجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة وفقاً للمادة ٧.

٤,١ لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

إنّ لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة أوّلاً عن الإشراف على جودة ونزاهة عمليّات المحاسبة وتدقيق الحسابات والرقابة الداخليّة وعملية إعداد التقارير الماليّة للبنك، بالإضافة إلى تحديد متطلّبات الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد المعايير وآليات الرقابة لكلّ الأنشطة التي تنطوي على مخاطر على نطاق البنك. إنّ دور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الإنتساب إليها وبروتوكولاتها الأخرى موثّقة بالكامل في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إنّ أعضاء لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. طبقاً للمادة ١٨ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يكون رئيس اللجنة وأغلبيّة أعضاء لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة أعضاء مستقلّين، وطبقاً للمبدأ الرابع (أ) من المبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، لا يكون أعضاء هذه اللّجنة أعضاء في أيّ لجنةٍ أخرى.

طبقاً لمبدأي الشفافيّة والإستقلاليّة، تتبع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام في البنك مباشرةً للجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يكون رئيسا إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام مسؤولين عن تقديم التقارير والملاحظات للّجنة على أساسٍ دوريٍ وحسب الحاجة.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت البيانات الماليّة المرحليّة والسنويّة للبنك وأوصت المجلس باعتمادها؛
- راجعت نطاق خطط المراجعة الداخليّة والإلتزام لعام ٢٠١٩؛
- أشرفت على أعمال المدقّقين الخارجيّين على مدار العام ورفعت توصيات بشأن إعادة تعيينهم؛
- راجعت التقارير المحاسبيّة والماليّة الهامة وغيرها من النقاط التي تقدمت بها الإدارة والمدقّقون الداخليّون والخارجيّون، بما في ذلك مراجعة كلّ التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي في البنك (والتي تشمل مراجعات الائتمان وتقارير التحقيقات)؛
- إستعرضت التقدّم الذي أحرزه البنك بشأن الملاحظات التي رفعت في تقارير التدقيق الداخلي، وكتاب الإدارة الذي وضعه المدقّق الخارجي وتقرير التفتيش الخاص بمصرف قطر المركزي؛
- راجعت كلّ تقارير الإلتزام لكلّ وحدات الأعمال في البنك التي تم رفعها من قبل قسم إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بالإضافة إلى هيئات رقابية أخرى؛
- حرصت على إطلاع الإدارة التنفيذيّة للبنك على القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) مع إجراء تقييمٍ للأثر ووضع خريطة طريق لهذه الغاية؛
- أشرفت على مشروع تنقية البيانات (المرحلة الأولى) عبر أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنك؛
- عقدت كلّ شهرين على الأقلّ اجتماعات خاصة مع رئيس المدقّقين الداخليّين ورئيس قسم الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دون وجود الإدارة التنفيذيّة؛
- إستحداث تقرير "متابعة التدقيق" لمراجعة وتقييم الإدارات التي حصلت على تقييم "غير مقبول" في التقارير الصادرة في عام ٢٠١٨، وبالإضافة إلى إعداد إجراءات العمل المتعلقة بهذه التقارير؛
- تقديم التقرير السنوي الأول لمراجعة الحسابات إلى مجلس الإدارة استناداً إلى متطلبات حوكمة الشركات؛
- تقديم نتائج مراجعة ضمان الجودة وتقديمها إلى لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين والمتطلبات الواردة في ميثاق لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة؛

- المساهمة الفعّالة في مشروع ديلويت لـ "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعالجة ثغرات الإمتثال للعقوبات"، وتوفير مداخلات قيمة أثناء اجتماعات المراجعة للحيلولة دون حدوث أية مشاكل مستقبلية؛
- إجراء تحقيق متعلق بأحد عملاء "إدارة الثروات الكبيرة" بطريقة استباقية، من دون التأثير على الجداول الزمنية لعمليات المراجعة الدورية؛
- تم تحديث النظام الآلي الخاص بإدارة التدقيق إلى أحدث إصدار، ما فسح في المجال لإستعمال تقنية إعداد آلية لمصفوفة مراقبة المخاطر وجميع التقارير ضمن هذا النظام. ويجري التنسيق حالياً لإنشاء نماذج فردية وبرامج نصية فردية بالإضافة إلى تدريب فريق التدقيق الداخلي على الميزات الجديدة للنظام الخاص بإدارة التدقيق ومراجعة الحسابات.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ ست مرّات في السنة. وخلال عام ٢٠١٩، اجتمعت لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة أحد عشر (١١) مرّة، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب. إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,١ من الإفصاحات.

٤,٢ لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

فوّض مجلس الإدارة لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بمهام مراقبة المخاطر، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: الإئتمان ومعدّل الفائدة والسيولة والسعر والمخاطر التشغيليّة والاستراتيجيّة ومخاطر السمعة. إنّ لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن تقديم المشورة لمجلس الإدارة حول مدى تقبّل البنك للمخاطر بشكلٍ عامٍ ومستقبلي، والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذيّة لـ "بيان تقبّل المخاطر"، والإبلاغ عن حالة ثقافة المخاطر في البنك، والتفاعل مع رئيس قطاع المخاطر والإشراف عليه. إنّ دور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الإنتساب إليها وبروتوكولاتها الأخرى موثّقة بالكامل في ميثاق لجان المجلس، وأعضاء لجنة المخاطر في مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

تقوم لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالرقابة على كلّ المخاطر على مستوى البنك من خلال لجنة إدارة المخاطر (MRC)، والرئيس التنفيذي للمجموعة، ورئيس قطاع المخاطر، وتقدّم توجيهات لإدارة المخاطر من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع المخاطر.

الأنشطة خلال العام

- في خلال هذا العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية من ضمن أمورٍ أخرى: راجعت بصورةٍ دوريّةٍ محافظ القروض المتعثّرة في البنك وكفاية المخصصات، والإجراءات التصحيحيّة والخطوات الأخرى المتخذة للتحصيل؛
- راجعت الجودة الإئتمانيّة وأداء محفظة القروض المصرفيّة للأفراد والمستهلكين؛
- راجعت ووافقت على سياسات ائتمانية ومبادئ توجيهية متنوعة تتعلق بإقراض الشركات والإقراض العقاري وغير ذلك؛
- راجعت مخاطر السيولة للبنك، بما في ذلك معدّل الفائدة على الودائع والمدّة والممولين والتركزات والمخاطر الجغرافيّة؛
- راجعت إدارة المخاطر التشغيليّة، بما في ذلك الحوادث حسب الفئة، وتتبّع الإجراءات التصحيحيّة، وتوقّعات الخسارة لعام ٢٠١٩؛
- وافقت على تفويض الصلاحيات المعدل المتعلق بالمخصصات وشطب الديون وغيرها؛
- راجعت العقارات المشتراة، بما في ذلك التقييمات ونسبة شغلها والميزانيّة العموميّة وتأثيرات الربح والخسارة في عام ٢٠١٩؛
- راجعت إدارة مخاطر الاحتيال، بما في ذلك الحوادث الرئيسيّة والتحقيقات والضوابط وتوقّعات الخسارة لعام ٢٠١٩؛
- راجعت مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتهديدات الأمن السيبراني؛
- راجعت أداء مخاطر محفظة قروض الخدمات المصرفيّة الخاصة بالشركات، بما في ذلك التسعير، والحسابات المعاد هيكلتها، والمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم ٩، والخسائر الإئتمانيّة المتوقّعة، والتركزات، وغيرها؛

- راجعت وصادقت على مدى تقبّل المخاطر، ومستويات تحمّل المخاطر، وحدود المحفظة، بما في ذلك الحدود على مستوى البنك، وكذلك على مستوى وحدة الأعمال التجاريّة الاستراتيجيّة (SBU) للخدمات المصرفيّة الخاصة بالشركات، والخدمات المصرفيّة الخاصة بالمشاريع، والخدمات المصرفيّة للأفراد بشكلٍ منفصلٍ؛
- أشرفت على الإجراءات التي اتّخذتها لجنة مخاطر الإدارة على مدار العام، بالإضافة إلى التصديق على قرارات لجنة مخاطر الإدارة التي تستلزم موافقة لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت وناقشت المحفظة والأداء واتجاهات المخاطر على مستوى البنك؛
- راجعت ووافقت على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال ICAAP، وخطّة استرداد رأس المال؛
- راجعت ووافقت على استراتيجيّة الأمن السيبراني للبنك.
- أوصت بإجراء تحسينات على هيكلية إدارة المخاطر (من خلال ميثاق المخاطر) حيث تم إنشاء لجان جديدة للأمن السيبراني والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز إختصاصات "لجنة الاستثمارات" (ICO) و"لجنة الائتمان" (MCC) لتعكس ديناميات عمل البنك.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة. في خلال عام ٢٠١٩، اجتمعت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ستّ مرّات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب. إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٢ من الإفصاحات.

٤,٣ اللّجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة

إنّ اللّجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن تولّي المسائل المتعلّقة بالتسهيلات الإئتمانيّة والاستثمار بشكلٍ خاصٍ (ضمن الحدود المسموح بها).

بالإضافة إلى ذلك، إنّ اللّجنة مسؤولة أيضاً عن الموافقة على الاستراتيجيّات والخطط والميزانيّات والأهداف والسياسات والإجراءات والأنظمة، بالإضافة إلى مراجعة أداء البنك. إنّ دور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها وبروتوكولاتها الأخرى موثّقة بالكامل في ميثاق لجان المجلس، وأعضاء اللجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت ووافقت على التسهيلات الإئتمانيّة وفقاً للصلاحيات المفوّضة إليها؛
- أوصت مجلس الإدارة بتسهيلات إئتمانيّة تتجاوز ١٠٪ من رأس مال البنك وإحتياطياته؛
- راجعت مخاطر البلدان والمؤسّسات الماليّة وأوصت المجلس بتعديلات لحدود البلدان.
- راجعت ووافقت على كلّ السياسات المتعلّقة بتنظيم البنك وعملياّته، بما في ذلك كلّ السلطات التي تقتضيها الإدارة التنفيذيّة في تنفيذ مسؤولياتها (بإستثناء السياسات التي تخضع لمراجعة لجنة أخرى على النحو المنصوص عليه في تفويض السلطات الخاص بالمجلس)؛
- إستلمت تقارير عن الأداء المالي والتشغيلي للبنك، وقيّمت مؤشّرات الأداء الرئيسيّة بالاستناد إلى الاستراتيجيّات المصاحبة لها؛
- راجعت ووافقت على ميزانيّات النفقات التشغيليّة والرأسماليّة للبنك؛
- إتخذت القرارات بكافة المسائل المتعلّقة بعقارات البنك.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ ١٢ مرّةً في السنة. وخلال عام ٢٠١٩، اجتمعت اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة ٢٠ مرّةً، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب. إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٣ من الإفصاحات.

٤,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتولّى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في مجلس الإدارة مسؤوليّة تقييم إطار المكافآت والأجور لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والموظّفين، بناءً على أداء البنك وأهدافه على المدى الطويل. إنّ اللّجنة مسؤولة أيضاً عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وإعادة ترشيحهم للإنتخاب من قبل الجمعيّة العموميّة، والتوصية بتعيينات الإدارة التنفيذيّة، والإشراف على تدريب أعضاء مجلس الإدارة في ما يتعلّق بحوكمة البنك، وإجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. بالإضافة إلى ذلك، إنّ اللجنة مسؤولة أوّلاً عن تولّي المسائل المتعلّقة بالحوكمة.

إنّ أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات، ودور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الإنتساب إليها وبروتوكولاتها الأخرى موثّقة في ميثاق اللجان المنبثقة عن المجلس.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- وافقت على سياسات البنك لعام ٢٠١٩ المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- وافقت على استراتيجية البنك لعام ٢٠١٩ المتعلقة بحوافز الموظفين وإرجاء المكافآت؛
- راجعت ووافقت على ميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يتماشى مع الأنظمة السارية؛
- راجعت ووافقت على الأحكام المتعلقة بفترة الترشيح، وإجراءات تقديم الطلبات، وإجراءات التقييم وإجراءات الإنتخاب لأعضاء مجلس الإدارة؛
- راجعت وقيّمت طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، وأعدّت تقريراً لمجلس الإدارة يتضمن توصيات اللجنة؛
- راجعت التقييم الذاتي السنوي لأداء المجلس واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت ووافقت على برنامج البنك التعريفي المنقّح الذي يُعطى لأعضاء المجلس الجدد؛
- راجعت برنامج البنك التدريبي السنوي الخاص بالحوكمة الذي يُعطى لكلّ أعضاء المجلس؛
- راجعت وقيّمت التغييرات في ممارسات حوكمة الشركات الدوليّة والمحليّة التي قد يكون لها تأثير على كيفيّة عمل البنك وإدارته لسياسات الحوكمة وأوصت بإجراءات تتعلّق بالتغييرات عند الضرورة.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ مرّتين في السنة. وخلال عام ٢٠١٩، اجتمعت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة خمس مرّات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب. إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٤ من الإفصاحات.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إنّ المبادئ المتعلّقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واردة في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. تأخذ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في عين الإعتبار مسؤوليّات أعضاء مجلس الإدارة ونطاق مهامهم وأداء البنك. بالإضافة إلى ذلك، قد تشمل المكافآت مجالات محددة تتعلّق بأداء البنك على المدى الطويل. بحسب ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، قد تمّ وضع حدّ أقصى للمكافآت السنوية لرئيس مجلس الإدارة (مليونا ريال قطري)؛ ولعضو مجلس الإدارة (١,٥ مليون ريال قطري)؛ ومكافآت إضافية لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين في اللجان (٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري) بحسب تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٤/١٨.

بالإضافة إلى ذلك، يتمّ الأخذ في الإعتبار العناصر التالية في تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- يحصل المجلس على مكافآت سنوية بمبلغ لا يتجاوز مجموعه ٥٪ من الأرباح السنويّة الصافية للبنك بعد حسم التحويلات إلى الاحتياطيات والمطلوبات القانونيّة ودفع الأرباح بما يعادل ٥٪ من رأس مال البنك المدفوع للمساهمين؛ و
- توافق الجمعيّة العموميّة سنوياً على قيمة هذه المكافآت، مع مراعاة ربحيّة البنك.

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة على سياسة المكافآت السنويّة لأعضاء مجلس الإدارة. ويتمّ الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للتعميم رقم ٢٠١٤/١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي. يجري عرض سياسية المكافآت هذه على المساهمين في اجتماع الجمعيّة العموميّة للموافقة عليها وإعلانها. ويقوم المجلس بشكلٍ منتظمٍ بتقييم وقياس المخاطر التي ينطوي عليها تحديد الحوافز والتعويضات ودفعها وبمراجعة خطّة المكافآت وفقاً لذلك.

تمّ الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٩ في القسم ٦ من الإفصاحات، شرط الحصول على موافقة المساهمين عليها في الجمعية العامة.

مكافآت الإدارة التنفيذيّة

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة أيضاً على خطّة المكافآت السنويّة للإدارة التنفيذية والموظّفين. تحدّد هذه الخطّة هيكليّات التعويضات للإدارة التنفيذيّة والموظّفين، والتي تتّسم بالتنافسيّة بالنسبة إلى السوق وتكافئ الأداء الذي يساهم في نمو البنك وربحيّته، وتتوافق مع استراتيجيّة البنك. عام ٢٠١٨، كان البنك التجاري أوّل بنك في قطر يقدّم مكافآت مؤجلة للإدارة التنفيذيّة مع أحكام بحقّ الرجوع عنها في حال سوء النيّة، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات الدوليّة والحوكمة الرشيدة.

المكافآت المرتبطة بالأداء المستدام

وافق مساهمو البنك في الجمعية العامة السنوية في ٢٠ مارس ٢٠١٩ على سياسة أجور الموظفين المعتمدة مع كافة موظّفي البنك.

وفقاً لهذه السياسة، يستعرض مجلس الإدارة في البنك التجاري بانتظام التعويضات والفوائد للتأكد من:

- الدفع بإنصاف وبشكل تنافسيّ؛
- مكافأة أصحاب الأداء العالي؛
- إدارة المخاطر من خلال:
  - النظر في التوازن بين الراتب والحوافز؛
  - مراعاة التوازن بين الربح والمخاطر والأفق الزمني المرتبط بتلك المخاطر؛ و
- ربط نسبة من مكافآت موظفي الإدارة العليا مباشرة بأداء البنك على المدى الطويل وبمصالح المساهمين.

بهدف تعزيز الثقافة المستندة على الأداء والإستدامة، وضع البنك التجاري إطار للمكافآت المتغيرة والذي يعتمد على مقاييس أداء مؤسساتية رئيسية لتحديد مجموع المكافآت. ينبغي تحقيق الحد الأدنى من الأداء المطلوب حتى يتراكم مجموع المكافآت على أن لا يتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه. تندرج إدارة خطة الحوافز طويلة الأمد تحت صلاحيات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتحتّم على الإدارة التنفيذية وكبار الموظفين والوظائف الرئيسية التي تنشأ عنها المخاطر تأجيل جزء من علاواتهم الشخصية، بحيث يؤجّل سداد ٥٠٪ من المكافأة الممنوحة على مدى ثلاث سنوات من تاريخ منح المكافأة، مع أحكام بحقّ الرجوع عنها في حال سوء النيّة.

تم الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذيّة لعام ٢٠١٩ في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، فقرة رقم ٣٩.

٥. الإدارة التنفيذيّة

يتحمّل مجلس الإدارة المسؤوليّة النهائيّة عن إدارة البنك، إلاّ أنّه يفوّض مسؤوليّة إدارة البنك التجاري اليومية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وإلى الإدارة التنفيذيّة من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة. يجب أن يكون تفويض الصلاحيات هذه ضمن الحدود المفصّلة في وثيقة تفويض الصلاحيات الخاص بمجلس الإدارة.

تحوي الإدارة التنفيذيّة مجموعة من كبار موظّفي البنك الذين يتمتّعون بأهليّة عاليةٍ ويرأسهم الرئيس التنفيذي للمجموعة، ويقومون بتنفيذ العمليّات والأنشطة وقرارات مجلس الإدارة وفقاً للاستراتيجيّات والسياسات الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة وهيكليّة مخاطر البنك. تساهم الإدارة التنفيذيّة في تنفيذ نظام الحوكمة بشكل سليم وتطويره وتضمن تنفيذ العمليّات بطريقة فعّالة وآمنة وسليمة، والإلتزام بالسياسات والإجراءات الداخليّة السارية للبنك والقوانين والأنظمة الخارجيّة المعمول بها.

إنّ موجزات تعريفية بالإدارة التنفيذيّة مدرجة في القسم ٨ من الإفصاحات.

ضمانةً لوجود بدلاء بارزي المستوى ليحلّوا محلّ الأفراد الذين يشغلون حالياً مناصب قيادية أساسية لنجاح البنك، تمّ إدراج قسم يتعلّق بسياسة التعاقب الوظيفي في ميثاق الحوكمة يتناول الآليّة التي يتبعها البنك لضمان توافر واستخدام موظّفين مؤهّلين ومناسبين يتمتّعون بمهارات قياديّة مناسبة لتولّي مناصب قياديّة رئيسيّة داخل البنك. يمكن للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة ترشيح من تراه مناسباً لشغل أيّ منصبٍ إداري تنفيذي.

٦. اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

يعتمد الرئيس التنفيذي للمجموعة على عدد من اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية لتولي الإدارة اليومية للبنك. وبناءً على متطلبات الحوكمة وطبيعة الأعمال التي يزاولها البنك، تم تشكيل عشر لجان منبثقة عن الإدارة التنفيذية. وتكون القرارات الصادرة عن هذه اللجان رسمية عند اكتمال النصاب القانوني، والذي يشمل رئيس اللجنة أو نائبه.

تُلخّص النشاطات الأساسية لهذه اللجان بما يلي:

اللجنة التنفيذية (EXCO):

- يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد/ جوزيف أبراهام وتجتمع بانتظام أو حسب ما تقتضيه الأعمال. مهمتها الرئيسية وضع خطط العمل والميزانية السنوية للبنك ومراقبة تطبيقهم.
- خلال عام ٢٠١٩، عقدت اللجنة التنفيذية أحد عشر (١١) اجتماعاً، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة المخاطر (MRC):

- تشكّل هذه اللجنة أعلى سلطة على المستوى الإداري في ما يخص المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك. وتقدّم التقارير المتعلقة بسياسات المخاطر والمحافظ إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يترأس اللجنة رئيس قطاع المخاطر السيد/ بول جوسياكس. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب الضرورة.
- خلال عام ٢٠١٩، عقدت لجنة المخاطر تسعة (٩) اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الموجودات والإلتزامات (ALCO):

- تتخذ هذه اللجنة القرارات على مستوى السياسات المتعلقة بإدارة مخاطر الموجودات والإلتزامات من أجل زيادة القيمة السهمية، وتحسين مستوى الربحية وحماية البنك من العواقب الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق والإلتزام بالأنظمة.
- يترأس هذه اللجنة رئيس القطاع المالي السيد/ ريحان أحمد خان. وتعقد اللجنة اجتماعاً واحداً أو أكثر في الشهر حسب الضرورة، وبالأخص في ظل الظروف التشغيلية المتقلبة.
- خلال عام ٢٠١٩، عقدت لجنة الموجودات والإلتزامات إثنا عشر (١٢) اجتماعاً، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الائتمان (MCC):

- تُعد لجنة الائتمان ثالث أعلى سلطة لإدارة التعرض للمخاطر الإئتمانية للطرف الآخر بعد مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة. توافق هذه اللجنة على طلبات التسهيلات الإئتمانية ضمن حدود صلاحياتها كما تراجع هذه اللجنة سياسات وإجراءات الائتمان المتعلقة بالبنك وترفع التوصيات بشأنها وتطبق السياسات المعتمدة. وتراجع تفويض الصلاحيات ذات الصلة وترفع التعديلات إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عند الاقتضاء. كما ترفع القرارات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية والتي تتعدى نطاق صلاحيتها إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس قطاع المخاطر السيد/ بول جوسياكس. وتجتمع اللجنة عند الضرورة.
- خلال عام ٢٠١٩، عقدت لجنة الإئتمان خمسين (٥٠) اجتماعاً وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الاستثمارات (ICO):

- تتخذ لجنة الاستثمارات القرارات المتعلقة بأنشطة البنك التجاري الاستثمارية، والتي تهدف إلى تحسين العائدات، والتأكد من أن سجل الاستثمارات يوفّر سيولة احتياطية للبنك ويقلل من مخاطر السوق المرتبطة بطبيعة الاستثمار المستهدف. وتتولى اللجنة المراجعة والموافقة على الاستراتيجية الاستثمارية للبنك. كما تراقب أداء المحفظة الاستثمارية.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة السيد جوزيف أبراهام / الرئيس التنفيذي للمجموعة. وخلال عام ٢٠١٩، عقدت لجنة الاستثمارات أربعة (٤) اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة المخاطر التشغيلية (ORC):

- تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بالإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية المتمثلة بخطر الخسارة الناتجة عن إخفاق في الإجراءات الداخلية أو الأشخاص والأنظمة أو عن أحداث خارجية.
- يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف أبراهام منصب رئيس لجنة المخاطر التشغيلية، فيما يشغل رئيس قطاع المخاطر السيد / بول جوسياكس منصب نائب الرئيس.
- يتوجب على لجنة المخاطر التشغيلية أن تجتمع أربعة (٤) مرات سنوياً على الأقل. خلال عام ٢٠١٩، اجتمعت لجنة المخاطر التشغيلية خمس (٥) مرات وقد تمّ توثيق كافة تفاصيل الاجتماعات على النحو الواجب.

لجنة مخاطر التكنولوجيا (TRC):

- إن لجنة مخاطر التكنولوجيا هي أعلى سلطة على مستوى الإدارة المختصة بالمسائل المتعلقة بمخاطر التكنولوجيا التي تواجه البنك، وتقدم تقارير عن جميع السياسات المتصلة بالتكنولوجيا والمسائل المتعلقة بالمحافظ المالية إلى لجنة المخاطر.
- إن لجنة مخاطر التكنولوجيا مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالتكنولوجيا التي قد تنشأ عبر البنك التجاري. كما أنها مسؤولة عن الموافقة على جميع الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والأنظمة، فضلاً عن مراجعة أداء البنك وقدرته على تحمل المخاطر التكنولوجية.
- تشغل السيدة/ ليوني روث ليذبريدج رئيس قطاع العمليات، منصب رئيس لجنة مخاطر التكنولوجيا، والسيد/ بول جوسياكس، رئيس قطاع المخاطر، منصب نائب الرئيس. تم إنشاء اللجنة رسمياً في عام ٢٠١٩ ومن المقرر أن تجتمع اعتبارا من عام ٢٠٢٠ أربع مرات على الأقل في السنة، وبشكل أكثر تواترا إذا لزم الأمر.

لجنة أمن المعلومات (ISC):

- إن لجنة أمن المعلومات هي أعلى سلطة على مستوى الإدارة في جميع القضايا المتعلقة بأمن المعلومات التي تواجه البنك، وتقدم تقارير عن جميع السياسات المتعلقة بأمن المعلومات وقضايا المحافظ إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- إن لجنة أمن المعلومات مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة باستراتيجية أمن المعلومات والسياسات والمخاطر الأمنية للمعلومات التي قد تنشأ في البنك التجاري وفقاً لتعميم لمصرف قطر المركزي رقم ٤-٢٠١٨. كما أنها مسؤولة عن الموافقة على كافة الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والأنظمة، فضلاً عن مراجعة أداء البنك وقدرته على تحمل المخاطر في مجال أمن المعلومات.
- تتولى السيدة ليوني ليذبريدج، رئيس قطاع العمليات، رئاسة لجنة أمن المعلومات (ISC)، ويتولى رئيس قطاع المخاطر السيد/ بول جوسياكس، منصب نائب الرئيس. تأسست لجنة أمن المعلومات (ISC) في عام ٢٠١٩ واجتمعت مرة واحدة خلال هذا العام.

لجنة الإمتثال (CRC):

- تقوم لجنة الإمتثال بالإشراف ومراقبة تنفيذ إطار الإمتثال في البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: ضمان منهجية تصنيف العملاء القائمة على المخاطر؛ تنظيم بيانات "إعرف عميلك"؛ يتم الحفاظ على جودة بيانات العملاء بشكل فعال وفقاً للمتطلبات التنظيمية؛ مراجعة ومراقبة معالجة المسائل الحرجة المتعلقة بالإمتثال وضمان التقليل من المخاطر الناجمة لعدم الإمتثال.
- يشغل السيد/ عبدالله الفاضلي، رئيس إدارة الإلتزام، منصب رئيس لجنة الإمتثال. وخلال عام ٢٠١٩، اجتمعت لجنة الإمتثال إثني عشر مرة على أساس شهري، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب.

لجنة إدارة الأزمات (CMC):

- تشرف لجنة إدارة الأزمات على تطبيق إطار إدارة الأزمات بالبنك وإستمرارية العمل. وقد قام البنك التجاري بوضع "خطة الإتصالات في حالات الأزمات" للتأكد من إدارة الأزمات. وتم إنشاء "فريق إدارة الأزمات" للتصدي للأزمات يعمل كقيادة مركزية في حال حدوث أي أزمة.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد/ جوزيف أبراهام. وتشغل السيدة/ ليوني روث ليذبريدج رئيس قطاع العمليات، منصب نائب رئيس اللجنة.
- خلال عام ٢٠١٩، عقدت لجنة إدارة الأزمات اجتماعين، وتم توثيق محاضر هذين الاجتماعين حسب الأصول.
- أطلق البنك نموذج تعليمي إلكتروني عن "إستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات"، الواجب على كل الموظفين أن يتبعوه سنوياً. سيؤدي ذلك حتماً إلى زيادة وعي الموظفين بالقضايا الرئيسية المتعلقة بإستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات وفهمهم لها، بالإضافة إلى دورهم أثناء أي تعطل في التشغيل و/ أو في حال وقوع أي أزمة أخرى.

٧. إدارة المخاطر

تطبّق إدارة المخاطر في البنك التجاري مبادئ الحوكمة السليمة للشركات لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وتحرص على أن تتماشى الأنشطة التي تنطوي على تحمل المخاطر المعقدة مع استراتيجيّة البنك ومستوى المخاطر المقبول. تشمل المكوّنات الرئيسيّة لإدارة المخاطر ما يلي:

ثقافة المخاطر: القيم المشتركة، والمواقف، والكفاءات، والسلوكيّات في البنك التي تشارك وتؤثّر على ممارسات الحوكمة والقرارات المتعلّقة بالمخاطر. لتعزيز ثقافة المخاطر السليمة:

أ. يتولّى مجلس الإدارة الريادة في تحديد الإتجاه العام من خلال تعزيز الوعي حول المخاطر ضمن ثقافة مخاطر سليمة، عبر إبلاغ كلّ الموظفين بأنّ المجلس لا يدعم الإفراط في المخاطرة، وبأنّ كلّ الموظّفين مسؤولون عن ضمان عمل البنك ضمن الحدود المقررة ومستوى المخاطر المقبول؛

ب. تتولّى الإدارة التنفيذيّة تنفيذ ثقافة المخاطر السليمة وتعزيزها، وتوفّر حوافز تكافئ السلوك المناسب وتعاقب السلوك المُخلّ.

تقبّل المخاطر: المستوى الإجمالي للمخاطر وأنواع المخاطر التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة مستعدّين لتحمّلها لتحقيق أهداف البنك وأغراضه وخطّته التشغيليّة، بما يتماشى مع متطلّبات رأس المال والسيولة والمتطلّبات الأخرى السائدة.

نظام إدارة المخاطر: السياسات والعمليّات والموظّفون وأنظمة التحكّم المستخدمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها والإبلاغ عنها بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول المحدّد من قبل مجلس الإدارة. تشمل فئات المخاطر التي يغطّيها نظام إدارة المخاطر: الائتمان؛ معدّل الفائدة؛ السيولة؛ السعر؛ التشغيل؛ الإمتثال؛ الاستراتيجيّة؛ والسمعة.

إنّ القيم الأساسيّة للبنك منصوص عليها في ميثاق المخاطر المعتمد من قِبل مجلس الإدارة وفي بيان تقبّل المخاطر، وكذلك في سياسات المخاطر التي تحدّد أنشطة إدارة المخاطر على نطاق المؤسّسة، وتفصّل التنظيم والسلطات والعمليّات في ما يتعلّق بكلّ جوانب إدارة المخاطر.

يقوم نظام إدارة المخاطر في البنك التجاري على ثلاثة خطوط دفاع، وهي:

خط الدفاع الأوّل: وحدات عمل الخط الأمامي أو الوظائف التي تنشأ عنها المخاطر. إنّ هذه المجموعات مسؤولة عن تحديد المخاطر التي تتخذها وتقييمها وإدارتها. وتكون هذه المجموعات المسؤولة الرئيسيّة عن إتّخاذ المخاطر في البنك، وهي مسؤولة عن تنفيذ الضوابط الداخليّة الفعّالة، والحفاظ على المناهج التي تحدد وتقيم وتراقب المخاطر المرتبطة بأنشطتها وتخفّف من حدّتها بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول وحدود المخاطر التي يضعها البنك.

خط الدفاع الثاني: مهام إدارة المخاطر المستقلّة. تتضمن مهام إدارة المخاطر المستقلّة الإشراف على عمليّات إتخاذ المخاطر، وتقييم المخاطر بطريقةٍ مستقلّةٍ عن وحدات أعمال الخطّ الأمامي أو الوظائف التي تنشأ عنها المخاطر. إن إدارة المخاطر المستقلّة تعتبر مكمّلة لأنشطة الإمتثال والرقابة التي تقوم بها وحدات الخطّ الأمامي من خلال مسؤوليّاتها في المراقبة والإبلاغ، بما في ذلك الإمتثال لمدى تقبّل المخاطر من جانب البنك. تساهم مهام إدارة المخاطر المستقلّة في اتخاذ القرارات الرئيسيّة المتعلّقة بالمخاطر، وهي مسؤولة عن تحديد المخاطر الإجماليّة والناشئة على نطاق المؤسّسة وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.

في البنك التجاري، تتولّى مهامّ إدارة المخاطر المستقلة كلٌّ من وحدة إدارة المخاطر التي يرأسها المدير العام التنفيذي - رئيس قطاع المخاطر، ووحدة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال التي يرأسها مساعد مدير عام أول - رئيس الإلتزام.

خط الدفاع الثالث: مهام التدقيق الداخلي. توفّر مهام التدقيق الداخلي ضماناً مستقلاً للمجلس حول جودة الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخليّة وفعاليّتها. كما وتتولّى مهامّ التدقيق الداخلي وحدةُ إدارة التدقيق الداخلي التي يرأسها رئيس التدقيق الداخلي.

كجزءٍ من الإطار العام للحوكمة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على إطار متين لإدارة المخاطر، يشمل: ثقافة مخاطر قويّة؛ تقبّل للمخاطر من خلال بيان متطوّر لتقبّل المخاطر؛ ومسؤوليّات محدّدة لإدارة المخاطر ومهام المراقبة. يجوز لمجلس الإدارة تفويض جزء من مهامه إلى اللجان المنبثقة عنه (بما فيها لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة واللّجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة) عند الإقتضاء.
تمّ تفويض لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمهام الرقابة على المخاطر من قبل مجلس الإدارة وأدرجت مسؤوليّاتها في القسم ٤,٢.
يتحمّل رئيس قطاع المخاطر المسؤوليّة الرئيسيّة عن الإشراف على تطوير مهام إدارة المخاطر المستقلّة للبنك وتنفيذها. وهي تشمل من بين أمور أخرى، التعزيز المستمرّ لمهارات الموظّفين وتحسين أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليّات والنماذج الكميّة والتقارير اللاّزمة بما يضمن قدرات قويّةً وفعّالةً لإدارة المخاطر بما يكفي لدعم أهداف البنك الاستراتيجيّة بشكلٍ كاملٍ وجميع أنشطته التي تنطوي على المخاطرة.

قام البنك بتعزيز الضوابط والإجراءات في مجالات إدارة المخاطر عبر تطبيق مكوّنات عمليّة تقييم ملاءمة رأس المال ICAAP في تقاريره الدوريّة، ومعالجة مسائل تتعلّق بأمن المعلومات في إطار استراتيجيّة الرقمنة وتقديم تحديثات تتعلّق بتلبية أهداف البنك الاستراتيجيّة المتعلقة بالمخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، تجتمع لجان خاصة لإدارة مخاطر محددة (المخاطر والأصول والمطلوبات وإدارة الأصول الخاصة) بصورة فصلية، كحدٍ أدنى. يتمّ إطلاع مجلس الإدارة أو لجانه الفرعيّة بانتظام على كلّ المخاطر الرئيسيّة التي يواجهها البنك.

بشكلٍ عامٍ، يتوافق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإداريّة المتعلّقة بإدارة المخاطر في البنك التجاري بشكلٍ جيّدٍ مع الممارسات الرائدة العالميّة ومع توصيات لجنة بازل والمبادئ التوجيهيّة لمصرف قطر المركزي.

٨. أمن المعلومات

تقع مسؤوليّة إدارة أمن المعلومات على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة. وتشكّل جزءاً لا يتجزأ من حوكمة مؤسساتية شفافة. بشكلٍ عامٍ، في حين يتحمّل كبار المسؤولين التنفيذيّين مسؤوليّة النظر ومعالجة المخاوف والجوانب الحساسة المتعلقة بأمن المعلومات، يُتوقّع من مجالس الإدارة أن تجعل من أمن المعلومات جزءاً لا يتجزّأ من الحوكمة بحيث يكون مدمجاً في العمليّات القائمة لإدارة موارد تنظيميّة حسّاسة أخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية والتزاماً بتعميم رقم ٤-٢٠١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي، تمّ تفويض لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مهمة الرقابة على مخاطر البنك المرتبطة بالتكنولوجيا والأمن السيبراني.

لا تتوقّف فوائد أمن المعلومات الجيّد على انخفاض المخاطر أو تدنّي الآثار الناجمة عن أيّ خطأ ما فحسب، بل يتخطاها لتحسين السمعة ورفع مستوى ثقة الآخرين ممن يتعامل البنك معهم، كما يمكنه أن يحسّن الكفاءة من خلال تجنّب هدر الوقت والجهد للتعافي من حادث أمني. يُعد تثقيف الموظفين حول كيفية حماية أنفسهم من التهديدات الإلكترونية أحد الأهداف الرئيسية للبنك، وقد طُلب من جميع الموظفين إكمال دورة تدريبية إلكترونية إلزامية خلال عام ٢٠١٩ تشمل التوعية حول التهديدات الرئيسية، بما في ذلك التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة / الفيروسات وحماية البيانات.

ولا تزال ساحة التهديد تنمو محلياً ودولياً على السواء من خلال دخول التكنولوجيات الحديثة على كافة المجالات ومن ثم من ناحية نمو العالم الرقمي المترابط. على مدار عام ٢٠١٩، لاحظ القطاع المالي في قطر تهديداتٍ أهمها:

- **هجمات التصيّد الاحتيالي** - "يبدأ أكثر من ٩٠٪ من الخروقات الإلكترونية بنوع من التصيد الاحتيالي". يتم التصيّد الاحتيالي عبر البريد الإلكتروني أو مكالمة هاتفية أو رسالة نصية قصيرة بهدف خداع المستلم للنقر فوق ارتباط ضار وتنزيل برامج ضارة أو تسليم تفاصيل حساسة للمرسل مثل كلمات السر التابعة للشركة؛ و
- **حجب الخدمة (DoS) -** يتم حجب الخدمة عن طريق إغراق المواقع بكميات كبيرة من البيانات (بما فيها الخدمات المصرفية عبر الإنترنت) بنية زيادة التحميل بشكل كثيف على الموقع مما يسبب زحاماً مرورياً يمنع وصول المستخدمين للموقع نظراً لهذا الاكتظاظ.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظ البنك التجاري أن التهديدات التالية آخذة في الإرتفاع على مستوى عام:

- إنتهاكات البيانات - تبلغ تكلفة انتهاكات البيانات في المتوسط إجمالي ٢٩ مليون ريال قطري والتي تشمل التحقيق والإسترداد وخسارة العملاء والرسوم القانونية والغرامات التنظيمية. في الأشهر الإثني عشر الماضية، كانت شركة أدوبي، وأمازون اليابان، ووكالة الضرائب في بلغاريا، وكابيتال وان، من بين المنظمات الكبرى التي تأثرت بخرق البيانات.
- هجمات سلسلة التوريد - يحاول القراصنة الآن التسلل إلى موردي الخدمات لمؤسسات كبيرة (بما فيها البنوك) لسرقة البيانات أو الوصول إلى بيئة العملاء من خلال الشبكات الموثوق بها المعتمدة بين المؤسسة والمورد.

إنطلاقاً من هويتنا المصرفية، نواصل الإبتكار وتطبيق تقنيات جديدة لأمن المعلومات والعمليات والضوابط لمكافحة هذه التهديدات وحماية عملائنا وموظفينا.

٩. الإطار الرقابي لدى البنك التجاري

اعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لتقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق إطار الحوكمة في البنك والإلتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. ويهدف إطار الرقابة الداخلية هذا إلى حماية استثمارات المساهمين وموجودات البنك وضمان موثوقية حفظ السجلات والتقارير المالية للبنك التجاري.

تعمل لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة على مراجعة فعالية إطار الرقابة الداخلية للبنك بشكل دوري من خلال التقييمات التي تجريها إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام. وتشمل هذه المراجعة جميع الضوابط المادية، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الإلتزام وأنظمة إدارة المخاطر. كما وتأخذ لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في الإعتبار نتائج تقييم المدقق الخارجي للبنك، وتقوم اللجنة برفع نتائج هذه التقييمات المتعلقة بمدى فعّالية الضوابط والعمليات الداخلية الحالية إلى مجلس الإدارة.

٩,١ الإلتزام، ومراقبة الجرائم المالية

تقوم وحدة الإلتزام ومراقبة الجرائم المالية على أساس استباقي، بتحديد مخاطر الإلتزام المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل وإنشاء أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الإلتزام مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو تكبد خسائر مالية كبيرة أو التأثير السلبي على السمعة نتيجة التخلف عن الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

تشمل وحدة الإلتزام ومراقبة الجرائم المالية المسؤوليات التالية:

- الحرص على إلتزام الفروع / الإدارات والموظفين بالقوانين / الأنظمة ذات الصلة وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة والمطبقة في دولة قطر؛
- إصدار تعليمات كتابية للموظفين عن كيفية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير المقررة؛
- مراقبة وضمان إلتزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون العمل وقانون الشركات التجارية وأنظمة فرقة العمل للإجراءات المالية ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- إقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين أداء الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال؛
- متابعة القوانين والأنظمة الجديدة ودفع الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها في الوقت المناسب؛
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق من العمليات المشبوهة ورفع التقارير الخاصة بها إلى وحدة المعلومات المالية؛
- ضمان التنفيذ السليم لتعزيز العناية الواجبة في المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية؛
- التأكد من التطبيق السليم لأحكام القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) / ومعايير التقارير المشتركة؛
- توفير التدريب والتوعية اللازمة لموظفي البنك العاملين فيما يتعلق بالحوكمة وتعليمات مصرف قطر المركزي والعقوبات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأحكام القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) / معايير التقارير المشتركة بصورة منتظمة.

كما تقوم وحدة الإلتزام ومراقبة الجرائم المالية بمراقبة الإلتزام بشكل مستقل وتقييمه وتحدد أية مخالفة للأنظمة ومسائل عدم الإلتزام. وتقدم نتائج مراجعات الإلتزام إلى لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة التنفيذية المعنية ورؤساء الوحدات / الإدارات بشكل منتظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً لنواحي التقصير و / أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها، بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

وخلال عام ٢٠١٩، أجرت وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية عدد ١٦ مراجعة التزام حددت من خلالها أوجه القصور على مستوى الالتزام والضوابط، فتمت معالجتها كما يجب من قبل إدارة البنك. ولم تكن لأي من مسائل الالتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير جوهري على مركز البنك المالي.

وشاركت وحدة الإلتزام ومراقبة الجرائم المالية في النشاطات التالية:

١. تقديم الإرشادات فيما يتعلق بالاستفسارات اليومية التي ترفعها إدارة / موظفي البنك في إطار الإلتزام.
٢. تمثيل إدارة الإلتزام في كافة عمليات تقييم المخاطر التشغيلية واجتماعات اللجنات الإدارية.
٣. تولي إستفسارات وحدات الأعمال في البنك الموجهة إلى مصرف قطر المركزي.
٤. تولي إستفسارات مصرف قطر المركزي بالنيابة عن وحدات الأعمال.
٥. الإستجابة لكل طلبات مفتشي مصرف قطر المركزي في إطار المراجعة التنظيمية لعام ٢٠١٩ والتي يجريها المصرف على مستوى كافة وحدات الأعمال في البنك.
٦. تقديم التقارير التنظيمية: تم التحقق والرد على كل إستفسارات وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي بالإضافة إلى الإستفسارات التنظيمية الأخرى.
٧. رصد النسب التي يحققها البنك بالمقارنة مع النسب المفروضة من مصرف قطر المركزي.
٨. متابعة نتائج الإلتزام.
٩. متابعة مدى تطبيق التعليمات الواردة في تعاميم ورسائل مصرف قطر المركزي.
١٠. تطبيق وتطوير مناهج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب / وفقاً للنهج القائم على تحليل المخاطر.

٩,٢ التدقيق الداخلي

إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة، تسعى إلى تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للبنك التجاري. وقد أدرجت الصلاحيات المفوضة لإدارة التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق والإلتزام وإقراره من قبل مجلس الإدارة.

ضماناً لاستقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق والإلتزام، التي تشمل مهامها أيضاً تحديد مكافآت إدارة التدقيق الداخلي، وتسمية رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره بشكل دوري ومباشر إلى اللجنة والإدارة العليا.

كما وتُعنى إدارة التدقيق الداخلي أمام مجلس الإدارة والإدارة العليا بضمان كفاءة البيئة الرقابية في البنك وفعالية تطبيق الضوابط التي تصب نهايةً بتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك. وتعتمد الإدارة خطة تدقيق داخلي مبنية على فهم المخاطر، وترتكز على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفعاليته؛
- مصداقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وجودتها؛
- حماية الأصول والإفادة منها؛
- الإلتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

وتشمل مسؤولياتها الرئيسية بشكل خاص النقاط التالية:

- إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع / الإدارات / الأقسام والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط وفقاً لخطة التدقيق السنوية التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والإلتزام، بما في ذلك:
  - إجراء تقييم مستقل لعوامل المخاطر والرقابة القابلة للتطبيق في المنطقة قيد المراجعة؛
  - دعم البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها وضمان النمو المستمر؛
  - تقييم فعالية إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة لرفع مستواها.
- إجراء عدة تقييمات بشكلٍ مستقل لفحص جودة المحافظ الإئتمانية للبنك. وقد تشكل فريق ضمن إدارة التدقيق الداخلي بغية مراجعة الملفات الإئتمانية.

- توفير الخدمات الاستشارية إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك، بما في ذلك إجراء مراجعات خاصة للمشاريع الجديدة والأنظمة / التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات. في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على إستقلاليتها وموضوعيّتها وتُحجم عن تولّي مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها.
- تولي بعض المهام التي تظهر بشكلٍ مفاجئ كالتحقيق في عمليات الإحتيال، وغيرها من المهام حين يقتضي الأمر، وذلك بتفويضٍ من لجنة التدقيق والإلتزام أو الهيئة الرقابية أو الإدارة العليا للبنك.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك التنفيذية بهدف الإضاءة على المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو مستوى الإلتزام بها. ورغم رفع بعض التوصيات، لم تسجّل أية حالات عدم إلتزام بالضوابط كان لها أو قد يكون لها تأثير على الأداء المالي للبنك عموماً. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت نتائج التقييم الواردة سابقاً ملاءمة وفعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة في البنك. ولم تسجّل أية مخاطر أساسية أو مَواطن ضعف أو حالات عدم إلتزام تتعدّى مستوى تحمّل المخاطر في البنك.
ووفقاً لخطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٩، أصدرت الإدارة عدد ٣٣ تقرير تدقيق داخلي وتحقيقات وقدمتها إلى لجنة التدقيق والإلتزام. وقد شملت هذه التقارير ١٢٤ وحدة ضمن قائمة البنك "للوحدات القابلة للتدقيق" حيث تم التطرق لبعض الوحدات بما في ذلك أغلب فروع البنك في أكثر من مهمة تدقيق واحدة. وقد تم تقديم ومناقشة كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير في اجتماعات لجنة التدقيق والإلتزام وقد عقدت هذه اللجنة أحد عشر اجتماعٍ في عام ٢٠١٩. وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل إستباقي وفي الوقت المناسب بحيث لا تكون لجنة التدقيق والإلتزام ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل. ولكن تم وضع نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة إذا لزم الأمر.

ضمّت الإدارة ١٥ مدققاً في نهاية ديسمبر ٢٠١٩.

٩,٣ التدقيق الخارجي

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والأنظمة ذات الصلة، تقوم الجمعية العامة، بالتشاور مع مصرف قطر المركزي، بتعيين المدقق الخارجي للبنك سنوياً، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوافق على الأجر المحدد له.

وقد وافق المساهمون على إعادة تعيين شركة "إرنست آند يونغ" (سجل المدققين في قطر رقم ١١٤) لتولي التدقيق الخارجي للبنك للسنة المالية ٢٠١٩ خلال اجتماع الجمعية العامة للبنك التجاري المنعقد في ٢٠ مارس ٢٠١٩. وقد بلغت رسوم المدقق الخارجي السنوية لعام ٢٠١٩ مبلغ وقدره ٧٦٠,٠٠٠ ريال قطري.

توكل للمدقق الخارجي مهمّة تدقيق البيانات المالية للبنك، على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبحسب هذه المعايير، على المدقق الخارجي التقيّد بالمتطلبات الأخلاقية، وإجراء التدقيق اللازم للتأكد من عدم وجود أية أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

سينشر تقرير المدقق المستقل إلى المساهمين لعام ٢٠١٩ في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٩.

الإفصاحات

ا. أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين لأول مرة	١٩٩٠
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٪١,٦٨ ٦٧,٩٨٧,٧٠٥ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة قطر حاصلاً على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية؛
- مالك شركة فيستا التجارية؛
- شريك في شركة انتغرايتد انتليجنس سرفيسز؛
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد.

السيد/ حسين إبراهيم الفردان

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين لأول مرة	١٩٧٥
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٪١,٠٣ ٤١,٨٦١,٣٤٠ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة الفردان؛
- نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
- نائب رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين؛
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، ورئيس لجنة الاستثمار؛

سعادة السيد/ عبد الرحمن بن حمد العطية

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٪٠,٢٧ ١١,١١٨,١٣٠ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية (من الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- وزير دولة؛
- نائب رئيس مجلس الأمناء بمنتدى الفكر العربي - عمّان، الأردن؛
- الأمين العام السابق للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
- وكيل وزارة الخارجية السابق؛
- سفير الدولة السابق لدى السعودية وفرنسا وإيطاليا واليونان واليمن وسويسرا وجيبوتي؛
- المندوب الدائم السابق للدولة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (جنيف وروما وباريس)؛
- مالك ورئيس مجلس إدارة شركة موطن للتجارة؛
- عضو سابق في مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- حاصل على العديد من الأوسمة من فرنسا وإيطاليا واليمن والسودان وحائز على جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتميز؛
- حائز على جائزة الدولة التقديرية.

السيد/ عمر حسين الفردان

العضو المنتدب

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٠٢
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٠,٢٥٪ ١٠,٢١٨,١٣٠ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة ويبستر في جنيف وحصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية؛
- الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة الفردان وشركاتها التابعة في قطر وسلطنة عمان؛
- عضو مجلس إدارة الفردان للمجوهرات والفردان للاستثمار والفردان للخدمات البحرية في قطر؛
- نائب رئيس مجلس إدارة ورئيس لجنة الحوكمة والمكافآت في البنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- رئيس مجلس إدارة ألترناتيف بنك "إيه بنك" في تركيا؛
- عضو مستشار في مجلس إدارة مركز قطر للمال؛
- عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري؛
- عضو مجلس محافظي سيدرا للطب.

الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٠٢
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٠,٤٠٪ ١٦,١٩٢,٢٩٦ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- مالك شركة المها للمقاولات؛
- عضو مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛

الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٠,٢٥٪ ١٠,١١٨,١٣٠ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- أكمل تعليمه بمنحة من مؤسسة فولبرايت من جامعة كولورادو بولدر؛
- تخرّج من جامعة تولسا في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة مهندس بترول؛
- حاصل على حاصل على ماجستير العلوم في إدارة البناء من جامعة باث بالمملكة المتحدة.
- حاصل على درجة الدكتوراه في تمويل المشاريع من جامعة ليدز بالمملكة المتحدة؛
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية؛
- عضو مجلس إدارة شركة اعمال؛
- رئيس مجلس إدارة وشريك في شركة نماء العقارية؛
- رئيس مجلس إدارة كابستون للعقارات؛
- رئيس مجلس إدارة الجمعية القطرية للبترول؛
- رئيس مجلس إدارة نادي قطر للبترول؛
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة الشيخ فيصل بن فهد آل ثاني الخيرية؛
- عضو في رابطة رجال الأعمال القطريين؛
- التحق بشركة قطر للبترول في عام ١٩٨٧ – ٢٠١٧؛
- عمل سابقاً في عدة شركات: شركة شل من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٢، وشركة قطر للبترول من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٧، وشركة اركو بتروليوم من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، وشركة (BP) من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣، شركة أنادارکو للبترول من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧، وشركة ميرسك قطر للبترول من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧.

السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	لا يمتلك أي سهم بالبنك التجاري

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرج من جامعة هولي نيمز كاليفورنيا بدرجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد؛
- لديه خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي؛
- تقلّد عدة مناصب في البنك التجاري منذ ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٦ ومنها رئيس الخدمات المصرفية ورئيس العمليات ورئيس الخدمات التجارية ورئيس قطاع المخاطر؛
- نائب مدير عام البنك التجاري من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة بنك ألترناتيف في تركيا؛
- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للاستثمارات العقارية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١؛
- العضو المنتدب السابق لشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام في قطر؛
- عضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للاستثمارات العقارية؛
- عضو سابق في مجلس إدارة مؤسسة المناعي؛
- عضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للنقل البحري؛
- عضو سابق في مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية.

شركة قطر للتأمين

عضو

(يمثلها: سعادة السيد / خلف أحمد المناعي)

(الممثل مستقل وغير تنفيذي، وتم تعيينه في عام ٢٠١٨)

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٠,٧٠٪ ٢٨,٤٠٢,٩٠٨ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة؛
- وكيل الوزارة - بدرجة وزير - وزارة المالية؛
- رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية القطرية للتأمين؛
- عضو مجلس إدارة - شركة قطر للتأمين؛
- عضو اللجنة الإدارية لصندوقي الأقصى والقدس "البنك الإسلامي للتنمية - جدة"
- عضو سابق في مجلس الشورى، ومجلس إدارة مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، ومؤسسة حمد الطبية.
- رئيس مجلس الإدارة السابق للبنك التونسي القطري، ونائب رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة. ونائب رئيس الهيئة العامة للتقاعد

سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الإبراهيم المناعي

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٠,٣٥٪ ١٤,٣٠٤,٠٠٠ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال ودرجة دبلوم في الاقتصاد الدولي من جامعة عين شمس؛
- عضو مجلس الشورى (٢٠١٨).
- عضو مجلس إدارة شركة الدار لأعمال التبادل (٢٠١٨).
- مدير ومالك شركة قطر للرخام والفسيفساء الإسلامية وشركة أمبيكس.
- بدأ مسيرته المهنية في القطاع المصرفي في البنك التجاري منذ عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٣؛
- التحق ببنك قطر الوطني في عام ١٩٩٤ وعمل في عدة مناصب هي: أمين صندوق، موظف مسؤول، مساعد مدير فرع، مدير فرع، مدير فرع المجموعة، مدير فرع الشركات.

٢. ملخص استبيانات التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

٢,١ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة

يتم تقييم مجلس الإدارة على أساس مجموعة من المعايير: هيكلية المجلس؛ اجتماعات المجلس؛ رئاسة المجلس؛ التدريب والتطوير؛ تخطيط التعاقب الوظيفي والحوافز؛ أمانة السرّ؛ التفاعل مع الإدارة التنفيذية؛ استراتيجية البنك؛ الإدارة؛ الإشراف على وظائف المراقبة؛ الإبلاغ المالي / الإفصاح.

يتضمن التقييم ٤٥ بياناً حول مجلس الإدارة. وكل بيان صيغ بطريقة إيجابية، على سبيل المثال: "لدى المجلس الحيّز الصحيح بما يحويه من توازنٍ وتناغم بين المهارة والخبرة والخلفية لضمان الفعالية المثلى". ثم يقوم أعضاء المجلس بتقييم كل بيان على النحو التالي:

- ٥ = موافق تماماً
- ٤ = موافق
- ٣ = محايد / غير متأكد
- ٢ = غير موافق
- ١ = غير موافق على الإطلاق

ويكون التقييم بحسب مجموع نقاط البيانات الـ ٤٥ كالتالي:

ممتاز = > ٨٥٪ (١٩١+)
جيد = ٦٥٪ إلى ٨٥٪ (١٤٦ إلى ١٩٠)
متوسط = ٥٠٪ إلى ٦٥٪ (١١٣ إلى ١٤٥)
غير مُرضٍ = ٤٠٪ إلى ٥٠٪ (٩٠ إلى ١١٢)
ضعيف = <٤٠٪ (<٨٩)

حسب نتيجة الاستبيان، قيّم أعضاء المجلس التسعة الأداء الإجمالي للمجلس بـ "ممتازاً".

تفاصيل الردود

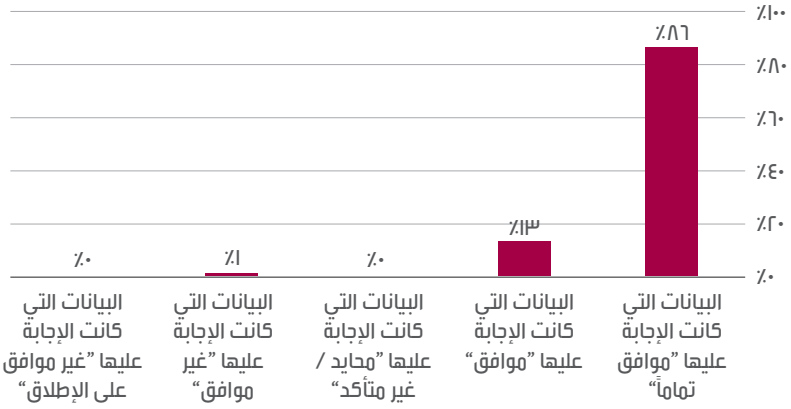

أعضاء مجلس الإدارة

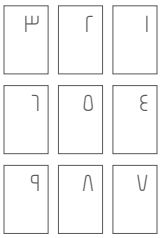

١. **الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني**
رئيس مجلس الإدارة

٢. **السيد/ حسين إبراهيم الفردان**
نائب رئيس مجلس الإدارة

٣. **سعادة السيد/ عبد الرحمن بن حمد العطية**
عضو

٤. **السيد/ عمر حسين الفردان**
العضو المنتدب

٥. **الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني**
عضو

٦. **الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني**
عضو

٧. **السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي**
عضو

٨. **سعادة السيد/ خلف أحمد المناعي**
عضو
(ممثلاً شركة قطر للتأمين)

٩. **سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الابراهيم المناعي**
عضو

٢,٢ تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يتم تقييم كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أساس مجموعة من المعايير التي:

١. تنطبق بصفة عامة على جميع اللجان، مثل عمليات اللجنة، ومساهمة أعضاء اللجنة؛ والعلاقة مع الإدارة؛ و
٢. خاصة بعمل اللجان نفسها.

يتبع تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة نفس الطريقة المتبعة لتقييم مجلس الإدارة. كما ويتم تسجيل التقييم بعلامة من ١ إلى ٥ ويتم جمع العلامات نهاية الأمر للحصول على التقييم الإجمالي.

بناء على الإجابات من خلال الاستبيان:

- قيّم أعضاء لجنة المخاطر الثلاثة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتازاً"
- قيّم أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة الثلاثة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتازاً"
- قيّم أعضاء اللجنة التنفيذية الأربعة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتازاً"
- قيّم أعضاء لجنة التدقيق والالتزام الثلاثة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتازاً"

تفاصيل ردود لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

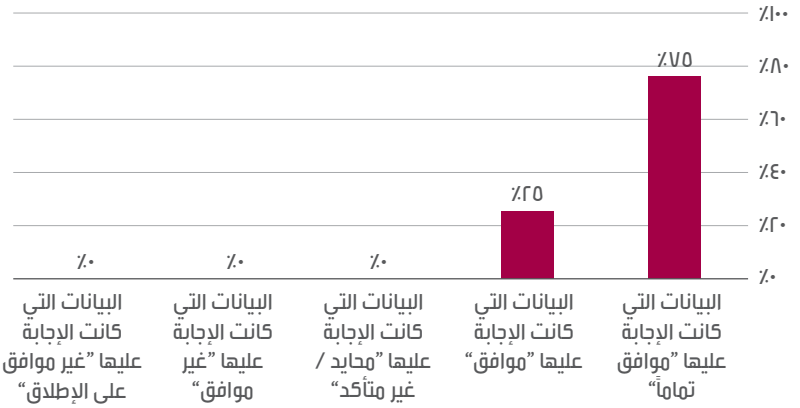

تفاصيل ردود لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

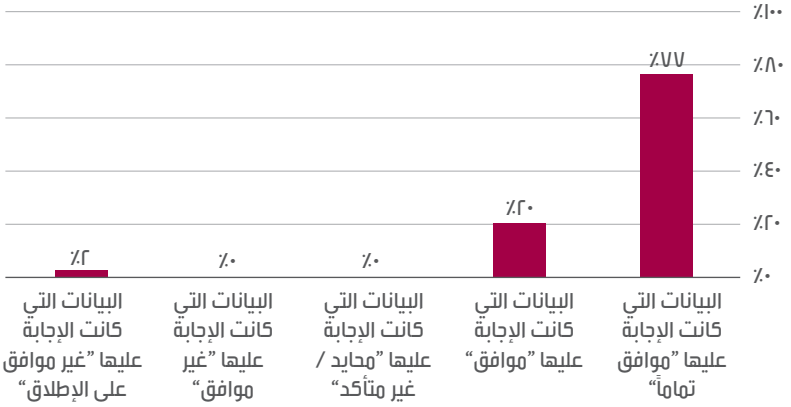

تفاصيل ردود اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

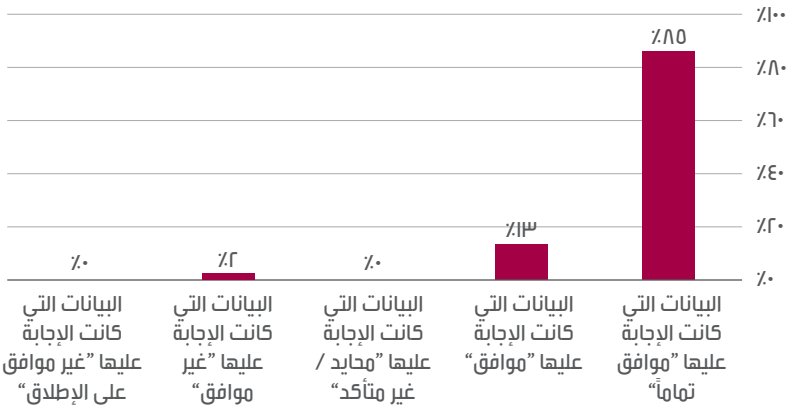

تفاصيل ردود لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

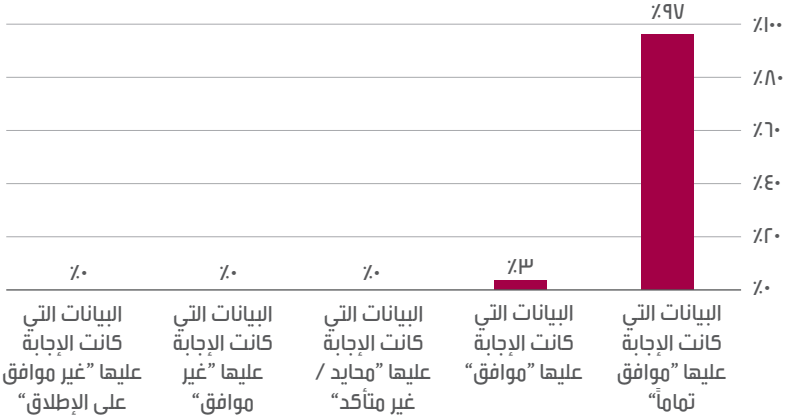

تُظهر الرسوم البيانية تفاصيل الردود على البيانات من أعضاء اللجان

٣. اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها

تاريخ الإجتماع	عدد الحاضرين
٤ فبراير ٢٠١٩	٩ أعضاء
١٧ أبريل ٢٠١٩	٧ أعضاء
٢٧ مايو ٢٠١٩	٧ أعضاء
١٦ يوليو ٢٠١٩	٦ أعضاء
٢ أكتوبر ٢٠١٩	٦ أعضاء
٢٢ أكتوبر ٢٠١٩	٦ أعضاء
١٧ ديسمبر ٢٠١٩	٨ أعضاء

٤. أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

اسم عضو مجلس الإدارة	التصنيف في مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	X رئيس اللجنة			
السيد/ حسين إبراهيم الفردان	غير مستقل وتنفيذي	X			X رئيس اللجنة
سعادة السيد/ عبدالرحمن بن حمد العطية	غير مستقل وتنفيذي	X	X		
السيد/ عمر حسين الفردان	غير مستقل وتنفيذي	X			X
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني	غير مستقل وغير تنفيذي			X	
سعادة السيد/ خلف أحمد المناعي (ممثل شركة قطر للتأمين)	غير مستقل وغير تنفيذي		X		
الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني	مستقل وغير تنفيذي			X رئيس اللجنة	
السيد/ محمد إسماعيل مندني العمادي	مستقل وغير تنفيذي		X رئيس اللجنة		X
سعادة السيد/ صالح عبدالله محمد الإبراهيم المناعي	مستقل وغير تنفيذي			X	

٥. اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وحضورها

٥,١ لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

تاريخ الإجتماع	عدد الحاضرين
٢٨ يناير ٢٠١٩	عضوان
٤ فبراير ٢٠١٩	٣ أعضاء
١٩ مارس ٢٠١٩	عضوان
١٧ أبريل ٢٠١٩	عضوان
٧ مايو ٢٠١٩	عضوان
٩ يوليو ٢٠١٩	٣ أعضاء
١٦ يوليو ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٤ سبتمبر ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٢ أكتوبر ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٧ أكتوبر ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	عضوان

٥,٢ لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
٢٤ فبراير ٢٠١٩	٣ أعضاء
١٨ أبريل ٢٠١٩	٣ أعضاء
١٩ يونيو ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٥ سبتمبر ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٤ نوفمبر ٢٠١٩	٣ أعضاء
١٦ ديسمبر٢٠١٩	٣ أعضاء

٥,٣ اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

تاريخ الإجتماع	عدد الحاضرين
٧ يناير ٢٠١٩	٤ أعضاء
٢١ يناير ٢٠١٩	٤ أعضاء
١٨ فبراير ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٥ فبراير ٢٠١٩	٤ أعضاء
٢١ مارس ٢٠١٩	٤ أعضاء
١ أبريل ٢٠١٩	٤ أعضاء
٢١ أبريل ٢٠١٩	٤ أعضاء
١٣ مايو ٢٠١٩	٤ أعضاء
٢٨ مايو ٢٠١٩	٤ أعضاء
١٧ يونيو ٢٠١٩	٤ أعضاء
٢٤ يونيو ٢٠١٩	٤ أعضاء
١٦ يوليو ٢٠١٩	٣ أعضاء
١٠ سبتمبر ٢٠١٩	٤ أعضاء
٢٣ سبتمبر ٢٠١٩	٤ أعضاء
٢ أكتوبر ٢٠١٩	٤ أعضاء
١٣ أكتوبر ٢٠١٩	٤ أعضاء
٤ نوفمبر ٢٠١٩	٤ أعضاء
١٨ نوفمبر ٢٠١٩	٤ أعضاء
١ ديسمبر ٢٠١٩	٤ أعضاء
١٧ ديسمبر ٢٠١٩	٤ أعضاء

٥,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

تاريخ الإجتماع	عدد الحاضرين
٢٢ يناير ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٧ مارس ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٣ سبتمبر ٢٠١٩	٣ أعضاء
٢٤ نوفمبر ٢٠١٩	٣ أعضاء
١٦ ديسمبر ٢٠١٩	٣ أعضاء

٦. مكافآت مجلس الإدارة

وفقاً لتقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٩، بلغ مجموع مكافآت مجلس الإدارة عام ٢٠١٩ مبلغاً وقدره ١٨,٥٠٠ مليون ريال قطري، على أن توافق الجمعية العمومية عليه (بالمقارنة مع ١٨,٥٠٠ مليون ريال قطري في ٢٠١٨).

٧. مكافآت الإدارة التنفيذية

تم الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذيّة لعام ٢٠١٩ في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، فقرة رقم ٣٩.

٨. بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد/ جوزيف أبراهام

الرئيس التنفيذي للمجموعة

لا يملك أي أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- إنضم إلى البنك التجاري في يونيو ٢٠١٦ وتم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة؛
- وقبل انضمامه إلى البنك التجاري، شغل منصب الرئيس التنفيذي في مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية في جاكرتا، إندونيسيا لمدة ثمانية أعوام (٢٠٠٨ - ٢٠١٦)؛
- شغل مناصباً مصرفية دولية وإقليمية متعددة في كل من إندونيسيا وسنغفاورة وهونغ كونغ وغانا والمملكة المتحدة والهند، ويمتلك سجلاً حافلاً بالنجاحات في مجال الإدارة العامة، والخدمات المصرفية والاستراتيجية للشركات، وإدارة المنتجات والاستحواذ والتكامل؛
- نائب رئيس مجلس إدارة ألترناتيف بنك في تركيا (شركة تابعة مملوكة بالكامل).
- عضو مجلس إدارة في البنك الوطني العماني.
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد في الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت ا المحدودة" وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة "سي بي جلوبال" (المحدودة).
- رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت ا المحدودة" وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة "سي بي جلوبال" (المحدودة) وشركة سي بي كيو فاينانس المحدودة .

السيد/ ريحان خان

مدير عام تنفيذي، رئيس القطاع المالي

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد؛
- تلقى تدريبه في "كي بي إم جي" في لندن ونال عضوية معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز؛
- يحمل ٢٣ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي من جراء العمل في بنك "إتش إس بي سي" في لندن والهند وماليزيا والسعودية؛
- التحق بالبنك التجاري كرئيس للقطاع المالي في ٢٠١٣؛
- عضو مجلس إدارة "أورينت ا" و"سي بي كيو فاينانس" و"سي بي جلوبال" وشركة البنك التجاري للخدمات المالية

السيد/ راجوشان بودهيراجو

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع الخدمات المصرفية الشاملة

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرج من مدرسة المناجم الهندية، وحصل على شهادة بكالوريوس في هندسة النفط؛
- يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة في كالكوتا؛
- انضم للبنك التجاري سنة ٢٠١٤ بمنصب مدير عام تنفيذي ورئيس للخدمات المصرفية الشاملة؛
- شغل سابقاً منصب مدير عام تنفيذي، ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في بنك دبي الإسلامي، دبي، الإمارات العربية المتحدة؛
- عمل بالبنك التجاري سابقاً في منصب مدير عام تنفيذي ورئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة بين ٢٠٠٨ وسبتمبر ٢٠١٢؛
- مدير عام ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمستهلكين، البنك الوطني العربي، المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٠٦ ورئيس أصول الأفراد في سبتمبر ٢٠٠٢؛
- عمل في "ستي غروب" في الهند، وسنغافورا وبولندا وهنغاريا لمدة ١٣ عاماً (١٩٨٩ - ٢٠٠٢)؛
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت ا المحدودة".

الشيخ جاسم سعود عبد العزيز حمد آل ثاني

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع رأس المال البشري

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- يحمل الشيخ جاسم شهادة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية من HEC في باريس وبكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة قطر؛
- نال الشيخ جاسم خبرة واسعة بقيادة مهام الموارد البشرية بما فيها إدارة عمليات الموارد البشرية في شركة ميرسك - قطر. عقد شراكات مع وحدات عمل تجارية أساسية في ميرسك الدنمارك؛

- تولى الشيخ جاسم قيادة مشروع التقطير في ميرسك؛
- إنضم إلى البنك التجاري بعد عمله في شركة نفط الشمال التي تولى فيها منصب مدير العلاقات العامة والإتصالات.

السيد/ بارفيز خان

مدير عام تنفيذي، الاستثمار والاستراتيجية

يملك ١٠١,٨٩٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على بكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة أليغار الإسلامية؛
- التحق بالبنك التجاري في عام ١٩٩٤ وكان مسؤولاً عن تأسيس إدارة الاستثمار بالبنك؛
- له خبرة تفوق ٢٠ عاماً في خدمات الخزينة والأسواق الرأسمالية والخدمات المصرفية الاستثمارية؛
- حصل على دبلوم في الأسواق الرأسمالية الدولية من "نيويورك انستيتيوت أوف فينانس"؛
- عضو مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة سي بي جلوبال.

السيد/ فهد بادار

مدير عام تنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية الدولية

يملك ٢٨,٩٦٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل السيد/ فهد بادار على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "درهام" في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة "بانجور" في المملكة المتحدة؛
- انضمّ إلى البنك التجاري كخرّيج جامعي في العام ٢٠٠٠، مرتقيا في مهنته ليصبح مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الدولية في عام ٢٠١١؛
- مصرفي مخضرم مع خبرة تزيد عن ٢٠ عام في البنك التجاري، شغل عدداً من المناصب القيادية مثل مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الشاملة، مدير عام تنفيذي - القطاع الحكومي والخدمات المصرفية الدولية فضلاً عن عددٍ من المناصب العليا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات؛
- بصفته مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الدولية فهو مسؤول عن الإقراض الدولي والعلاقات مع المؤسسات المالية؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد.

الدكتورة / ليوني روث ليذبريدج

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع العمليات

لا تملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة "سوينبرن" للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في العلوم التطبيقية (الابتكار وإدارة الخدمات) من جامعة "رميت"؛
- انضمّت إلى البنك التجاري كرئيس تنفيذي للعمليات في يوليو ٢٠١٧؛
- أشرفت على وحدة "الإبتكار" التابعة للبنك التجاري - خدمات الإبتكار في البنك التجاري؛
- الرئيس التنفيذي السابق لـ بنك ANZ الملكي في كمبوديا من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧؛
- خلال السنوات الخمس عشرة في بنك ANZ، عملت الدكتورة ليذبريدج في مناصب عليا في مختلف الأسواق المتقدمة والناشئة، بما في ذلك كمدير تنفيذي ومدير العمليات ومدير المخاطر؛
- سبق أن كانت مستشاراً إدارياً، حيث قامت بتقديم المشورة للعملاء بشأن الخدمات المالية، قطاع الصناعة التحويلية والاتصالات؛
- شغلت مناصب تنفيذية في مجال التصنيع في أستراليا وآسيا في مجموعة من المنظمات، وشغلت العديد من المناصب الاستشارية لكل من الحكومة ومنظمات القطاع الخاص؛
- عضو في مجلس إدارة بنك "ألترناتيف"

السيدة/ رنا صلت

مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي

تملك ١٣,٢٨٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرجت من جامعة قطر عام ١٩٩٦ ونالت شهادة في اللغة الإنجليزية؛
- إلتحقت بالعمل لدى البنك التجاري عام ١٩٩٦ كمتدرّبة في قسم الخدمات المصرفية للأفراد وتمّت ترقيتها إلى منصب مساعد مدير إدارة المخاطر؛
- تمت ترقيتها عدة مرات لاحقاً لتشغل المناصب التالية: مدير إدارة المخاطر الإئتمانية عام ٢٠٠٣ ورئيس إدارة ورقابة الائتمان عام ٢٠٠٥ ورئيس علاقات العملاء عام ٢٠٠٨ ورئيس رقابة الائتمان عام ٢٠٠٩ ومساعد مدير عام ورئيس ضوابط المخاطر عام ٢٠١١ ومدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر عام ٢٠١٣؛
- لديها خبرة ٢٠ سنة في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر لدى البنك التجاري؛

- تولت منصب رئيس قطاع المخاطر من أبريل ٢٠١٣ حتى يناير ٢٠١٨، حيث يقوم دورها الرئيسي في تأسيس إطار فعّال ومتكامل لإدارة المخاطر على مستوى البنك التجاري ككل، بما يضمن إدارة كافة المخاطر بشكل فعّال (بما في ذلك المخاطر الإئتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المتعلقة بحوكمة الشركات والمخاطر الرقابية) في إطار قواعد درجة تحمل المخاطر واللوائح الحكومية؛
- تتولى حالياً منصب مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي المسؤولة عن تطوير استراتيجيات وسياسات وإجراءات التدقيق الداخلي ووضعها حيز التنفيذ، فضلاً عن تقديم آراء وتوصيات مهنية مستقلة حول مسائل المخاطر والإلتزام ذات الأهمية.

السيد/ أميت ساه

مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الاستهلاكية

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة في أحمد آباد بالهند، ودرجة البكالوريوس في الهندسة من المعهد الهندي للتكنولوجيا في روركي بالهند؛
- إنضم للعمل بالبنك التجاري في ديسمبر ٢٠١٦؛
- يتولى السيد أميت في الوقت الحاضر مهمّة إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بالبنك التجاري، والتركيز على وضع وتنفيذ استراتيجية نمو لتحقيق الأرباح المستدامة من خلال تطبيق القيم الرائدة في السوق، وتعزيز تجربة العملاء، وتحسين الكفاءات التشغيلية؛
- للسيد أميت خبرة سابقة في قطاع الخدمات المالية، أهلته للعمل في مناطق جغرافية متعددة وعبر وحدات وظيفية مختلفة؛
- قبل انضمامه للبنك التجاري، عمل لدى "سيتي بنك" لأكثر من ٢٨ عاماً، تقلّد فيها مناصباً متعددة من ضمنها: منصب المدير الإقليمي لتايلاند وروسيا ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

السيد/ حسين علي العبدالله

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في هندسة البترول من جامعة كولورادو للمعادن في جولدن بولاية كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (٢٠٠٧) من جامعة قطر، ويعمل حالياً على إتمام رسالة الماجستير بعنوان "تطبيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي" من المملكة المتحدة؛
- إنضم للعمل لدى البنك التجاري في يوليو ٢٠١٧ بمنصب مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق؛
- قبل التحاقه بالبنك التجاري، شغل منصب المدير العام، الخدمات المصرفية الشخصية (٢٠١٢ - ٢٠١٧) في بنك بروة، الدوحة، قطر؛
- شغل مناصب مختلفة لمدة ١٣ عاماً (١٩٩٩ - ٢٠١٢) في بنك HSBC Middle East Ltd، الدوحة قطر، بما في ذلك منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢.

السيد/ بول جوسياكس

مدير عام تنفيذي، ورئيس قطاع المخاطر بالإنابة

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية من كلية الشؤون الدولية والعامة من جامعة كولومبيا، نيويورك؛
- حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة فوردام، نيويورك؛
- إلتحق بالبنك التجاري عام ٢٠١٠ وشغل منصب رئيس الإئتمان الدولي، ثم تم تعيينه في منصب رئيس الإئتمان عام ٢٠١٦، ومنصب مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع المخاطر عام ٢٠١٨؛
- تم تعيينه عضو في مجلس إدارة "ألترناتيف بنك" بتركيا عام ٢٠١٦؛
- يتمتع بخبرة تفوق ٢٥ عاماً في تأسيس وإدارة فرق المخاطر والرقابة في قطاع البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية في المملكة المتحدة، وأوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا.
- تشمل المناصب السابقة: مدير تنفيذي، "يو بي اس بنك للاستثمار" المملكة المتحدة؛ ومناصب قيادية في مجال الائتمان وتطوير الأعمال في "بنك أوف أمريكا" في كل من نيويورك، ولندن ومدريد وغيرها.

السيد/ عبدالله أحمد الفضلي
مساعد مدير عام أول، رئيس الإلتزام
لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة؛
- شغل سابقاً منصب رئيس قطاع رأس المال البشري؛
- انضم للبنك التجاري بمنصب رئيس استراتيجية وعمليات التدقيق الداخلي؛
- قبل الانضمام إلى البنك التجاري، تولى رئاسة التدقيق الداخلي في بنك بروة.

٩. هيكل الملكية

وفقاً للمادة (٦) من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمتلك في أي وقت نسبة ٥٪ بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء (أ) جهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة، أو أي من شركاتهما التابعة و(ب) بنك الحفظ أو بنك الإيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار إيصالات إيداع عالمية موافق عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت حصة مالكي أسهم البنك من القطريين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) ٨٠,٧٩٪، فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب ١٩,٢١٪.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت نسبة مساهمة شركة قطر القابضة ذ.م.م. ١٦,٦٧٪ من أسهم البنك. ولا يمتلك أيّ من الأفراد أو الكيانات الأخرى أكثر من ٥٪ من أسهم البنك بطريقة مباشرة.

١٠. بيانات عامة

التزم البنك التجاري بكافة أحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وحرصاً على الشفافية، يلتزم البنك بشكل كامل بكل متطلبات الإفصاح، بما في ذلك الإعلان عن المعلومات المالية عن طريق بورصة قطر والهيئات الرقابية الأخرى، حيث تكون هذه المعلومات والبيانات المعلنة دقيقة وغير مضللة.

١١. تقرير الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

إن مجلس إدارة البنك التجاري ش.م.ق.ع. ("الشركة") وفروعه الموحدة (يشار إليهم معاً "المجموعة") مسؤول عن وضع ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بمستوى ملائم والمحافظة عليها. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول بشأن موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). تتضمن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية معايير الإفصاح والإجراءات الخاصة بنا والمصممة لتجنب وقوع أخطاء.

لقد أجرينا تقييماً حول تصميم ومدى فعالية تطبيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ استناداً إلى الإطار والمعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO).

المخاطر المرتبطة بإعداد التقارير المالية

إن المخاطر الرئيسية المرتبطة بإعداد التقارير المالية تتمثل في أن تقدم البيانات المالية عرضاً غير صحيح أو عادل نتيجة لأخطاء غير مقصودة أو متعمدة (احتيال) أو لعدم نشر البيانات المالية بصورة دورية. وينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من المبالغ المدرجة في البيانات المالية أو الإفصاحات المالية على أخطاء (أو إغفالات) مادية. وتكون الأخطاء مادية إذا كانت من المحتمل أن تؤثر، بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

للحد من التعرض للمخاطر المرتبطة بإعداد التقارير المالية، قامت الشركة بوضع ضوابط للرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف توفير ضمان معقول، وليس مطلق، للحيلولة دون حدوث أخطاء مادية. كما أجرت الشركة تقييماً لمدى فعالية تصميم ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية بناءً على معايير الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO). وتوصي اللجنة بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام ضوابط الرقابة الداخلية.

ويتضمن إطار لجنة المؤسسات الراعية التابعة للجنة تريدواي ١٧ مبدأً أساسياً وخمسة مكونات كالتالي:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة المراقبة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة والرصد

لقد تم تحديد وتوثيق الضوابط الرقابية التي تغطي كل من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة.

وكنتيجة لإنشاء ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، قامت الإدارة باعتماد الأهداف التالية لإعداد البيانات المالية:

- الوجود / الحدوث – أن توجد الموجودات والمطلوبات تواجدت وان المعاملات قد حدثت.
- الاكتمالية – تسجل كافة المعاملات وتدرج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ الصحيحة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل صحيح كموجودات أو كمطلوبات.
- العرض والإفصاح – يتم تصنيف وعرض والإفصاح حول التقارير المالية بصورة صحيحة.

وبالرغم من ذلك، فإنه من الممكن لأي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن حسن الإدارة أو التطبيق، أن يوفر فقط تأكيداً معقولاً، وليس مطلقاً، بتحقيق أهداف نظام الرقابة هذا. كما وأن الضوابط والإجراءات أو النظم الخاصة بضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع وقوع كافة الأخطاء أو حوادث الاحتيال. علاوة على ذلك، فإن تصميم نظام الرقابة يجب أن يعكس وجود القيود على الموارد، كما يجب الأخذ في الاعتبار أن تكون المنفعة المكتسبة من هذه الضوابط ملائمة بالمقارنة بتكلفتها.

تركيب نظام الرقابة الداخلية

المهام المضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

الضوابط المضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يتم تطبيقها من قبل كافة وحدات الأعمال ووحدات البنية التحتية، مع المساهمة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي يتم على أساسها إعداد البيانات المالية. وعليه، فإن الموظفين بمختلف الوحدات والأقسام على مستوى إدارات المؤسسة يشتركون في تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الرئيسية التالية:

- الخزينة والاستثمارات
- القروض والسلف
- ودائع العملاء
- صافي ايرادات الفوائد
- صافي إيرادات الرسوم والعمولات
- ايرادات التشغيل الأخرى
- مصروفات التشغيل
- إعداد التقارير المالية والضوابط على مستوى المؤسسة

ضوابط الحد من مخاطر وقوع أخطاء عند إعداد التقارير المالية

إن نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يشمل عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف للحد من مخاطر وقوع أخطاء خلال إعداد البيانات المالية. تطبق هذه الضوابط خلال عملية التشغيل، ويشمل ذلك الضوابط التي:

- تكون مستمرة أو مستديمة بطبيعتها، مثل الإشراف ضمن إطار السياسات والإجراءات الموثقة أو الفصل بين المهام.
- تعمل على أساس دوري، مثل الضوابط التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- تكون وقائية أو استنباطيه في طبيعتها.
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. وتتضمن الضوابط ذات التأثير غير مباشر على البيانات المالية الضوابط على مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، مثل ضوابط الوصول للأنظمة وضوابط النشر. وقد تتضمن الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، تسوية لدعم بند في الميزانية العمومية بشكل مباشر.

- تشكّل مكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي خصائص مدمجة في عمليات النظام، مثل ضوابط الفصل في المهام باستخدام التطبيقات والفحوصات الدورية للتأكد من اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط اليدوية هي تلك الضوابط التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل الترخيص بإجراء معاملات.

قياس فعالية ضوابط الرقابة الداخلية

أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لمدى كفاية وفعالية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ويشمل ذلك تقييم تصميم بيئة الرقابة بالإضافة إلى الضوابط الفردية التي تشكل نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، مع مراعاة ما يلي:

- خطر وجود أخطاء في بنود مدرجة بالبيانات المالية، مع أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل حجم البند وقابلية البند المحدد في البيانات المالية للخطأ.
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل هامة مثل مستوى الأتمتة والتعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة، ومستوى كفاءة الموظفين، ومستوى الحكم الذي يجب ممارسته.

إن هذه العوامل، ككل، تحدد طبيعة ونطاق الأدلة التي تتطلبها الإدارة لتتمكن من تقييم ما إذا كانت ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالة أم لا. يتم الحصول على هذه الأدلة من الإجراءات التي يتم القيام بها ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية. كما تشكل المعلومات الواردة من المصادر الأخرى عنصراً هاماً لإجراء التقييم، حيث قد تلفت هذه الأدلة انتباه الإدارة إلى أمور إضافية تتعلق بضوابط الرقابة الداخلية أو تدعم النتائج التي يتم التوصل إليها.

وبناء على التقييم، خلُصت الإدارة إلى أن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها بشكل ملائم وأنها تعمل بفعالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الإجراءات التي اتبعها البنك لمعالجة مواطن الضعف في ضوابط الرقابة الداخلية هي كالتالي:

تم القيام بتلك الإجراءات من خلال ما يلي:

- التقييم الذاتي للمخاطر وضوابط الرقابة (RCSA)
- مؤشرات المخاطر الهامة (KRI)
- عملية إدارة الحوادث
- عملية تدقيق داخلي مستقلة

إن الرقابة المستمرة لمدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية تتم إدارتها من خلال موظف مختص للمخاطر بكل إدارة من إدارات البنك وبالتنسيق مع قسم المخاطر التشغيلية، ويتم إجراء تدقيق دوري ومنهجي بهذا الشأن من جانب قسم التدقيق الداخلي للبنك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان نشر مستوى مناسب من الثقافة الرقابية، وهو كذلك مسؤول عن الإشراف على الالتزام بإطار الرقابة الداخلية من قبل كافة الأطراف المعنية وذلك من خلال التقارير المنتظمة التي يتم تقديمها إلى مجلس الإدارة من قبل الأقسام المعنية بالرقابة الداخلية (الامتثال والمخاطر والتدقيق الداخلي).

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تنسيق وتيسير تنفيذ إطار الرقابة ومعالجة المشاكل ذات الصلة بالمخاطر.

كما وأن الإدارة العليا مسؤولة عن ضمان فعالية كافة الضوابط المطبقة في كل الأوقات، وهي كذلك مسؤولية عن التنسيق مع أقسام الأنشطة التجارية، والعمليات، وخدمات الدعم، والمخاطر التشغيلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي بهدف معالجة مواطن الضعف في ضوابط الرقابة الداخلية والتي يتم الإبلاغ بشأنها من قبل الأقسام الرقابية في حينه.

ويشارك قسم التدقيق الداخلي بشكل مستديم في التحقق من مدى كفاية إطار الرقابة وإعداد التقارير ذات الصلة. وفي حال قيام قسم التدقيق الداخلي بالكشف عن نقاط ضعف في ضوابط الرقابة الداخلية من خلال عملية التدقيق المنتظمة أو غير ذلك، تقوم الإدارة بتزويد قسم التدقيق الداخلي بخطة عمل لمعالجة موطن الضعف الذي تم تحديده. ويكون لكل خطة عمل تاريخ مستهدف لانتهاء التنفيذ وإتمام المعالجة، ويتم إعطاء الأولوية للإجراء العلاجي بحسب درجة المخاطر المحتملة وتأثيرها المحتمل على المؤسسة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم يتم رصد أي حالات إخفاق أو مواطن ضعف في نظام الرقابة الداخلية كان لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للبنك.

١٢. المخالفات

خلال عام ٢٠١٩، لم توجد أية مخالفات من شأنها أن يكون لها تأثير جوهري على مركز البنك المالي.

١٣. النزاعات

تم رفع عدد محدود من القضايا القانونية ضد البنك خلال عام ٢٠١٩، حيث تمّ أخذ كافة الإجراء اللازمة لمواجهة تلك القضايا. هذا ويتم التعامل مع كافة النزاعات والدعاوى القضائية التي يكون البنك طرفاً فيها، وتتم متابعتها من قبل الإدارة القانونية للبنك. وتُرفع هذه الحالات وآخر المستجدات بشأنها إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للاطلاع عليها واتخاذ ما يلزم من قرارات.

١٤. النطاق

يضم البنك التجاري مجموعة من الشركات، إضافة إلى الشركات التابعة الخارجية والمحلية، والتي تعمل من خلال شركات مستقلة في قطر وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي

رقم البند	عنوان البند	رقم الفقرة	بيان	الإفصاح
١	ملكية الأسهم	١,١	توزيع الملكية بحسب الجنسية	محلي: ٨٠,٧٩٪ وجنسيات أخرى ١٩,٢١٪
		١,٢	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين	مجموع عدد المساهمين: ٣,٢٣٥ وإجمالي عدد الأسهم: ٤,٠٤٧,٢٥٣,٧٥٠ (في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩).
		١,٣	ملكية الحكومة	٢٠,٠٩٪
		١,٤	المساهمين الرئيسين (المساهم الذي يمتلك حصة ملكية أو حقوق تصويتية بنسبة تفوق ١٠٪)	قطر القابضة (ذ.م.م.) (١٦,٦٧٪)
		١,٥	المساهمين المالكين (نسبة تفوق ٥٪)	لا يوجد (بإستثناء شركة قطر القابضة)
٢	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	٢,١	تفصيل دقيق لوظائف مجلس الإدارة	الفقرة ٣,٥ من تقرير الحوكمة
		٢,٢	المعاملات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة	الفقرة ٢,٦ و ٣,٥,٣ من تقرير الحوكمة
		٢,٣	أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وصلاحياتهم، وصفات تمثيلهم، ومعلومات تفصيلية عنهم، بما فيها العضوية في مجالس إدارة مؤسسات مالية أخرى، والمناصب والمؤهلات، والخبرة	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
		٢,٤	أعداد وأسماء الأعضاء المستقلين	الفقرة ٣,٢ قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
		٢,٥	فترة العضوية وتاريخ بداية كل فترة	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
		٢,٦	تدريب أعضاء مجلس الإدارة وإرشاد الأعضاء الجدد	الفقرة ٣,٤ من تقرير الحوكمة
		٢,٧	ملكية الأعضاء من أسهم البنك	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
		٢,٨	نظام إنتخاب الأعضاء	الفقرة ٣,٣ من تقرير الحوكمة
		٢,٩	تداول الأشخاص المطلعين	موقع بورصة قطر
		٢,١٠	عدد اجتماعات مجلس الإدارة وتاريخها	الفقرة ٣,٦ وقسم الإفصاح (٣) من تقرير الحوكمة
		٢,١١	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	قسم الإفصاح (٣) من تقرير الحوكمة

رقم البند	عنوان البند	رقم الفقرة	بيان	الإفصاح
		٢,١٢	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
		٢,١٣	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية	تم الإفصاح عنها في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، فقرة رقم ٣٩
		٢,١٤	سياسة البنك المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	الفقرة ٤,٤ من تقرير الحوكمة
		٢,١٥	أسماء كبار المسؤولين الرئيسيين وملخص السيرة الذاتية عن كل واحد منهم	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
		٢,١٦	الحصص التي يملكها كبار المسؤولين الرئيسيين	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
		٢,١٧	لائحة المبادئ الأخلاقية للأعمال التجارية	الفقرة ٢,٥ من تقرير الحوكمة
٣	لجان مجلس الإدارة	٣,١	أسماء اللجان المنبثقة عن المجلس	قسم الإفصاح (٤) من تقرير الحوكمة
		٣,٢	وظائف ومهام كل لجنة	الفقرة رقم ٤,٤-١,٤ من تقرير الحوكمة
		٣,٣	أعضاء كل لجنة	قسم الإفصاح (٤) من تقرير الحوكمة
		٣,٤	الحد الأدنى لعدد الاجتماعات بالسنة	الفقرة رقم ٤,٤-١,٤ من تقرير الحوكمة
		٣,٥	العدد الفعلي للاجتماعات	الفقرة رقم ٤,٤-١,٤ من تقرير الحوكمة
		٣,٦	حضور أعضاء اللجان	قسم الإفصاح (٥,٤-٥,١) من تقرير الحوكمة
		٣,٧	إجمالي مكافأة الأعضاء	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
		٣,٨	أعمال اللجان خلال الفترة المعنية	الفقرة رقم ٤,٤-١,٤ من تقرير الحوكمة
٤	حوكمة البنك	٤,١	قسم مستقل ضمن التقرير السنوي	موجودة في التقرير السنوي ٢٠١٩
		٤,٢	الإشارة إلى دليل حوكمة البنك	الفقرة ٢ من تقرير الحوكمة

رقم البند	عنوان البند	رقم الفقرة	بيان	الإفصاح
٥	مدققي الحسابات	٥,١	رسوم التدقيق	٧٦٠,٠٠٠ ريال قطري لعام ٢٠١٩.
		٥,٢	خدمات المدققين الخارجيين التي تندرج خارج نطاق التدقيق ورسوم كل منها	لا يوجد
		٥,٣	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	الفقرة ٩,٣ من تقرير الحوكمة
٦	أمور أخرى	٦,١	معاملات الأطراف ذوي العلاقة	تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي والبيانات المالية الموحّدة للبنك لعام ٢٠١٩ – فقرة رقم ٣٩
		٦,٢	الموافقة على إجراءات تعاملات الأطراف ذوي العلاقة	الفقرة ٢,٦ من تقرير الحوكمة
		٦,٣	وسائل الإتصال مع المساهمين والمستثمرين	الفقرة ٢,٢ من تقرير الحوكمة
		٦,٤	إدارة المخاطر	الفقرة ٧ من تقرير الحوكمة
		٦,٥	مراجعة عملية وإجراءات الرقابة الداخلية ونشر البيانات المالية	يحتوي تقرير الحوكمة على مراجعة الضوابط الداخلية الفقرة رقم (٩). تم نشر النتائج المالية للبنك عن عام ٢٠١٩ باللغتين العربية والإنجليزية في الصحف المحلية، كما تم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك
		٦,٦	بيان مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة	تمّ نشر مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة تحت فقرة القوائم الماليّة على الموقع الإلكتروني للبنك وفي التقرير السنوي لعام ٢٠١٩
		٦,٧	إستقلالية الأعضاء وتعاملات الأطراف ذوي العلاقة	الفقرة ٢,٦ من تقرير الحوكمة
		٦,٨	تقييم دوري للمجلس واللجان والأعضاء	الفقرة ٣,٤ وقسم الإفصاح (٢) من تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

مقدمة

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد "تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠١٩" المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة في تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠١٩ بيان التزام مجلس الإدارة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("تقرير مجلس الإدارة").

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن "تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بتقرير الحوكمة السنوي للبنك لعام ٢٠١٩، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا تتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠١٩ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

التاريخ: ٢ مارس ٢٠٢٠
الدوحة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة ضمن تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠١٩ تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الخزينة والاستثمارات، والقروض والسلفيات، وإيداعات العملاء، وصافي إيرادات الفوائد، وصافي إيرادات الرسوم والعمولات، وإيرادات التشغيل الأخرى، والمصروفات التشغيلية، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطي تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروض في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المضمن بتقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠١٩، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات الخزينة والاستثمارات، والقروض والسلفيات، وإيداعات العملاء، وصافي إيرادات الفوائد، وصافي إيرادات الرسوم والعمولات، وإيرادات التشغيل الأخرى، والمصروفات التشغيلية، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. أنشطة الرقابة
٤. المعلومات والاتصالات
٥. المراقبة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض ضمن تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠١٩.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛
٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و
٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظراً للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على معلومات المضمنة في تقرير الحوكمة السنوي للبنك لعام ٢٠١٩، ولكنها لا تتضمن تقرير الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا تتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠١٩ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

التاريخ: ٢ مارس ٢٠٢٠
الدوحة

www.cbq.qa